أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحياة الاجتماعية في بغداد في الفترة من ١٨٦٩- ١٩١٧م

د/ نيفين مصطفي حسن سعد
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب ، جامعة المنوفية

ملخص

شهدت مدينة بغداد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أحداثًا مهمة تركت بصماتها الواضحة على تطور الحياة في المدينة؛ إذ حظيت بغداد بالعديد من التغييرات والإصلاحات العثمانية التي بدأت تأخذ طريقها في مفاصل الدولة العثمانية في العهد العثماني الثاني نتيجة حركة التنظيم والإصلاح في الدولة العثمانية. وتعد أهمية هذه الفترة في أنها نهاية لحكم المماليك في بغداد والعراق، ودخول بغداد تحت حكم الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٧م وبداية الاحتلال البريطانى لها، ونهاية العهد العثماني فيها.

وتعد تلك الدراسة من الدراسات المهمة حيث تركز على دراسة الخدمات الاجتماعية ومنها خدمات البلدية والصحة والتعليم والتلغراف والبريد، مع توضيح القوانين والأنظمة الصادرة لتلك الجوانب لتسيير الأمور في ولاية بغداد، ومدى تطبيقها في المدينة، وكيف استفاد منها الشعب خصوصًا أنها أنشئت كجزء من الإصلاحات التي تم تطبيقها في العراق عامة، ومدينة بغداد خاصة في ظل الحكم العثماني.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من وثائق الأرشيف العثماني الخاصة ببغداد، وسالنامة بغداد والدولة العثمانية، ومجموعة من المصادر والمراجع العربية والمخطوطات والدوريات والمراجع الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: بغداد ــ دولة عثمانية ــ تعليم ــ صحة ــ تلغراف ــ بريد ــ أمن.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوعًا مهمًّا وهو" **أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحياة الاجتماعية في بغداد في الفترة من ١٨٦٩- ١٩١٧م**"، وهي الفترة التي تشمل العهد الأخير من عهود حكم الدولة العثمانية لولايات العراق ومنها ولاية بغداد، والتي استمرت في حكمها لها حتى عام ١٩١٧م، وهو العام الذي دخلت فيه القوات البريطانية المحتلة مدينة بغداد، وأنهت الحكم العثماني لها.

وتعد تلك الدراسة عن بغداد من الدراسات المهمة، حيث تركز على دراسة الفعاليات والخدمات التي قام بها ولاة بغداد بعد حركة التنظيم والإصلاح، مثل الخدمات البلدية، والصحية، والتعليمية، والتلغراف، والبريد، والنقل، والأمن، مع توضيح القوانين والأنظمة الصادرة لتلك الجوانب لتسيير الأمور في ولاية بغداد، ومدى تطبيقها في المدينة، وكيف استفاد منها الشعب خصوصًا أنها أنشئت كجزء من الإصلاحات التي تم تطبيقها في المدينة في ظل الحكم العثماني.

وقد شهدت بغداد خلال العقود التسع أحداثًا غاية في الأهمية تركت بصماتها الواضحة على الحياة الاجتماعية بالمدينة، حيث تميز العصر العثماني بالعديد من التغييرات والإصلاحات الحضارية شملت تنظيمات حديثة أخذت طريقها إلى مفاصل الدولة العثمانية، كما برز عدد من الولاة والوزراء والقادة، حيث حرص ولاة بغداد على تحقيق عدد من الإنجازات الحضارية مثل بناء المستشفيات والمدارس، وتحسين وسائل النقل والاتصال، وإدخال الصحف والمطابع، ونشر الكتب، وتقوية الاتصال بين بغداد والدولة العثمانية، وإدخال تغييرات في الوضع الإداري لمختلف المناطق، وكذلك بعض الأنظمة والقوانين والتشريعات الحديثة.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر ومنها سالنامة ولاية بغداد، وسالنامة الدولة العثمانية، والمراجع التاريخية، والدوريات، فضلًا عن مجموعة من الكتب والمطبوعات المتخصصة بولاية بغداد موضوع البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدينة بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م وبخاصة الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الولاة لإصلاح أحوال المدينة بعد ما أصابها من دمار على يد المغول.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة لفترة تاريخية مهمة في تاريخ ولاية بغداد من الناحية الاجتماعية وبخاصة الخدمات الاجتماعية المقدمة من ولاة بغداد، وذلك لتحقيق عدد من الإنجازات الحضارية مثل بناء المستشفيات والمدارس، وتحسين وسائل النقل والاتصال، وإدخال الصحف والمطابع، ونشر الكتب والصحف، وتقوية الاتصال بين بغداد والدولة العثمانية، وهي حقبة اتسمت ببعض السمات المتميزة مما جعلها مرحلة قائمة بذاتها في عُرف دارسي الحقب الزمنية التاريخية ذات التأثيرات الواضحة في حياة المجتمع والدولة، والتي تعد بدايتها عام ١٨٣١م نهاية لحكم المماليك في بغداد والعراق، وتوافق نهايتها عام ١٩١٧م الاحتلال البريطاني لبغداد والعراق، ونهاية العهد العثماني فيه.

وسوف يتم تقسيم البحث إلى عدة محاور:

١. جغرافية ولاية بغداد وتقسيماتها الإدارية في العصر العثماني.
٢. الخدمات البلدية.
٣. خدمات النقل والمواصلات.
٤. الخدمات الصحية
٥. خدمات البريد والتلغراف والبرق.
٦. النهضة التعليمية.

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الواقع، وجمع الحقائق عنه، وتحليل بعض جوانبه بما يساهم في إبراز العمل وتطويره، وهو منهج قائم على الوصف الكيفي والكمي معًا كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، والتي تصنف

على أنها دراسات تحليلية وصفية، وهذا المنهج متبع في المصادر العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

جغرافية ولاية بغداد وتقسيماتها الإدارية في العصر العثماني:

عُرفت بغداد بعدة أسماء منها بغدان ومغدان وبغداد، واشتهرت أيضًا بدار السلام والزوراء[١]، وذكرها ياقوت الحموي بأنها أم الدنيا وسيدة البلاد[٢]، وسميت بمدينة السلام نسبة إلى نهر دجلة الذي كان يسمى نهر أو وادي السلام، وهذا الاسم أطلقه عليها أبو جعفر المنصور تفاؤلًا به، وسميت المنصورية ومدينة المنصور نسبة إلى الخليفة المنصور. كما سميت الزوراء نسبة إلى ازورار الباب أو القبلة في المسجد، أو من ازورار أي قوس أو ميل نهر دجلة[٣].

وبغداد هي حاضرة الخلافة العباسية بحضارتها وثقافتها وبموقعها الجغرافي وآثارها ومواردها وفنونها، وأشار الكثير من المصادر إلى المجد والازدهار الذي وصلت إليه، إلا أن بوادر التدهور والانحطاط بدأت بالخلافة حتى سقوطها على يد المغول سنة ٦٥٦ه/ ١٢٥٨م، إذ لم يتسبب احتلال المغول للمدينة في الدمار والتخريب، وقتل العديد من شعبها

---

(١) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م، ص ١٩٨، سنة ١٣٢٥ه/ ١٩٠٧م، ص ١٨٥؛ عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة من سنة ١٢٨٦- ١٣٣٥ه/ ١٨٦٩- ١٩١٧م**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، ص ١٣.

(٢) الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ه)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، ج١، ص ٤٥٦؛ ج. ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي**، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، طبعة جديدة معدلة ومنقحة، مطبعة علي بن علي، الدوحة– قطر، ١٩٦٧- ١٩٦٨م، ج١، ص ٤٤.

(٣) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ٧٩؛ الحموي، **معجم البلدان**، ١/ ٤٥٦؛ السيد محمود شكري الآلوسي، **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٤١.

فحسب، بل كان ضربة حاسمة أفقدت بغداد مركزها كعاصمة للخلافة، ومركزٍ للحكم الإسلامي، ومن ثم بدأت الاحتلالات الأجنبية تتوالى عليها[٤].

وظلت بغداد منذ ذلك الوقت يتناوب عليها الحكام الأجانب من احتلال لآخر زهاء أربعة قرون متتالية، ولم تكن تلك القرون إلا فترة خراب للمدينة وللعمران، وعدم سير الأحوال فيها على وتيرة واحدة، وعلى الرغم من بُعد فترات الاستقرار والنمو إلا أن السنين العصيبة لم تدع مجالًا لبغداد كي تستعيد مجدها، فما أن تستفيق من تأثير ضربة حتى تتلقى ضربة أشد، ولم تكن تلك الضربات مميتة لبغداد فحسب، بل كانت تشلها تمامًا لتعود فتسترجع أنفاسها، وتستعيد نشاطها، وتبدأ مسيرتها نحو النهوض مسجلة صفحة أخرى من صفحات تاريخها المليء بالكوارث، والطواعين، والاقتتال، والحرائق[٥].

ونجد أن عام ١٨٣١م من أسوأ الأعوام التي مرت بها بغداد؛ حيث شهد اجتياح الطاعون لها، وأغرقها الفيضان، وحاصرتها الجيوش، وأصابتها المجاعة، وقد ترك الطاعون والفيضان عام ١٨٣١م آثارًا مروعة فيها، وأضحت معظم المنازل في شرقي بغداد أطلالًا خربة، وثلث الأراضي المحصورة داخل الأسوار خالية، بينما كان معظم الكرخ[٦] خرابًا، وكانت في الأسوار القائمة على الجانبين فجوات كبيرة نفذت منها مياه الفيضان[٧].

---

(٤) كي لسترنج، **بُلدان الخلافة الشرقية، يتناول صفة العراق والجزيرة وإيران وأقاليم آسية الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى أيام تيمور**، نقله إلى العربية: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، ص ص ٤٨-٥١؛ فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد (١٨٣١- ١٩١٧م)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية- بغداد، ٢٠٠٢م، ص ٣٣.

(٥) فردوس عبد الرحمن ، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

(٦) الكرخ: هي الجهة الغربية في بغداد (عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٩)؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م، ص ٨٥.

(٧) روبير مانتران، **بغداد في آثار المستشرقين الفرنسيين**، ترجمة: أكرم فاضل، مجلة المورد، مجلد ٨، العدد ٤، لسنة ١٩٧٩م، ص ٤٨٣؛ عبد العزيز سليمان نوار، **داود باشا والي بغداد**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢٩٦.

ثم استعادت بغداد نشاطها بعد عام ١٨٣١م بقرارات تمثلت في إصلاحات قام بها بعض الولاة المصلحين في ظروف سيئة مرت بها البلاد أثرت على مجريات الأمور بها في ظل كوارث وأمراض وحروب[٨]. وقد حاول داود باشا[٩] القيام بالعديد من الإصلاحات التي ترتبط بالولاية، إلا أن الأحداث السياسية والكوارث البيئية حالت دون إكمال سياسة الإصلاح التي أرادها لتطوير المدينة[١٠].

وتعاقب على ولاية بغداد سبعة وعشرون واليًا[١١] في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٨٦– ١٣٣٦ه/ ١٨٦٩– ١٩١٧م، منهم أربعة عشر واليًا كانت مدة حكم كل واحد

---

(٨) ستيفن همسلي لونكريك، **العراق الحديث (١٩٠٠- ١٩٥٠م)**، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨م، ج١، ص ١٩.

(٩) داود باشا (١١٨٨- ١٢٦٧هـ/ ١٧٧٤-١٨٥١م): ولد في مدينة تفليس بجورجيا عام ١٧٦٧م، واختُطف من أهله وهو في الثالثة عشرة من عمره، وجاء به أحد النخاسين إلى بغداد وعرضه للبيع، فاشتراه أحد وجهاء بغداد وهو مصطفى بك الربيعي، غير أنه باعه بعد أيام، وصار بعدها داود ينتقل من شخص إلى آخر حتى انتهى به المطاف إلى يد الوالي سليمان باشا الكبير الذي كان والي العراق منذ سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م حتى وفاته سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م، فأدخله سليمان باشا الكبير في زمرة مماليكه، وأخضعه للتدريب الذي كان يخضع له سائر المماليك في تلك الأيام، وأخذ داود يتدرج في المناصب الإدارية في عهد الوالي سليمان باشا إلى أن وصل إلى منصب المهردار؛ أي حامل الأختام، بعدها تزوج إحدى بنات الوالي سليمان باشا. لمزيد من التفاصيل انظر: (علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر**، مطبعة انتشارات الشريف الرضي، إيران، ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م،ج٣، ص ص ٢٣٠- ٢٣٨؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م، ج٢،ص٣٣١).

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار، **داود باشا**، ص ٢٩٦.

(١١) الوالي: يعد رأس الجهاز الإداري للولاية، وأرفع منصب فيها، فهو ممثل السلطان، وسلطاته غير محددة، ويتم تعيينه أو تجديد ولايته سنويًّا بفرمان أو مرسوم سلطاني، ومنذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي أصبح الوالي يحمل رتبة وزير ولقب باشا حتى شاعت ظاهرة منح هذه الرتبة لحكام الولايات المهمة، وهي بمثابة رتبة شرفية يميز صاحبها بمنحه حق رفع ثلاثة أطواغ (ذيل حصان معلق في سارية) (الدستور، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري مدير مطبوعات ولاية سورية، بيروت، ١٣٠١ه، ج١، ص ٣٩٩-٤٠١؛ عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨م**، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٥م، ص ٥٨).

منهم أقل من سنة، أما الذين استمر حكمهم لأكثر من سنة وأقل من سنتين فكانوا ستة ولاة، وثلاثة ولاة كانت مدة حكمهم بين سنتين وثلاث سنوات، وكانت أطول مدة قضاها والٍ فى ولايته هو الوالي تقي الدين باشا، والتي امتدت إلى ست سنوات وثلاثة أشهر ١٢٩٨- ١٣٠٤ه/ ١٨٨١- ١٨٨٧م استطاع خلالها القيام ببعض المشاريع منها إنشاء الجسور، وتنظيم الطرق، وأمر بشق عدد من الجداول والترع، واهتم باستتباب الأمن في ربوع الولاية بإكثاره من مراكز قوة الضبطية، وأمر بتنظيم الأوزان في الأسواق(١٢).

ويرجع التغيير السريع للولاة إلى أنه كان يحول دون قيامهم بتنفيذ المشاريع الخدمية التي من شأنها تحسين أوضاع الولاية، فضلًا عن ذلك فإن الدولة كانت تتبع سياسة استنزاف الموارد المالية، تلك السياسة التي لا يمكن لأي والٍ معها إصلاح أحوال الولاية، وتنفيذ المشاريع الخدمية التي تحتاج إلى أموال(١٣).

الحدود الجغرافية:

تقع ولاية بغداد على نهر دجلة الذي يشطر المدينة إلى جزأين؛ يُسمى الجانب الشرقي منها بالرُصافة، والجانب الغربي يسمى الكرخ(١٤)، وعند خط طول ٤٠، ٣٨ إلى ٤٦ شرقًا، وخط عرض ٣٠,٥ إلى ٣٥,٥ شمالًا. وتحدها من الشمال ولاية الموصل، وتُكَوِّن سلسلة جبال حمرين حدًّا طبيعيًّا فاصلًا بين الولايتين، أما جهة الشرق فتحدها بلاد فارس،

(١٢) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ١٧٩.
(١٣) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ص ١٧٩، ١٨٠؛ جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩- ١٩١٧م**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص ٨٧.
(١٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م، ص ٨٥.

ومن الجنوب ولاية البصرة وبادية الشام، ومن الغرب متصرفية[١٥] دير الـزور وباديـة الشام أيضًا، وبلغت مساحة الولاية ١٤١,٢٠٠ كم٢[١٦].

وكان الخراب يخيم على معظم أجزاء بغداد نهاية العهد المملـوكى وبـدايات العهـد العثمانى قبل فترة التنظيمات ، وكانت الأزقة ضيقة، وأكثر بيوتها متهدمة، وفيها عدد من الأضرحة والقبور لبعض أولياء ومشاهير المسلمين[١٧]، وبعض الآثار العباسية كالمدرسة المستنصرية، والمدرسة النظامية، وبعض قصور الخلفاء والأمراء. والجزء الثـاني مـن المدينة الذي يقع في الجانب الغربي أشبه بالضاحية أو القرية فيه سوق وخان[١٨]، وبيوتـه أكثر تهدمًا وخرابًا من الجانب الشرقي الذي يتركز فيه العمران ومؤسسات الدولة والقلعة

(١٥) **متصرفية:** هو تقسيم إداري عثماني من المستوى الثاني، فكل ولاية عثمانية تنقسم إلى عدد من المتصرفيات، ويطلق عليها أيضًا اسم سنجق أو لواء، ويترأس المتصرفية موظف إداري يسمى المتصرف، يعين بأمر من السلطان، وتنقسم المتصرفية بدورها إلى عدد من الأقضية (تقسيم من المستوى الثالث)، وتنقسم الأقضية إلى نواح، وتكون المتصرفيات تابعة للولاية، وفي بعض الحالات تكون مستقلة.
Johann Büssow Hamidian Palestine: **Politics and Society in the District of Jerusalem, 1872–1908Leiden,Boston,2011,p.7**.

(١٦) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م، ص ص ٨٥، ٢٢٠- ٢٢٤؛ جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٩٣.

(١٧) أحمد عبد الواحد عبد النبي، **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد في عهد الوالي العثماني محمد رشيد الكوزلكي ١٨٥٢- ١٨٥٧م**، مجلة التراث العلمي العربي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد ١، لسنة ٢٠١٧م، ص ٧٨.

(١٨) **خان:** كلمة فارسية أطلقت على أماكن الاستراحات أو الإقامة على طرق المواصلات بين المدن، وعلى مبانٍ تجارية، وقد عرفت الخانات في مصر منذ القرون الأولى بأنها مبانٍ لإيواء التجار وغيرهم، حيث ينزل التجار في الطباق العليا، ويخصص أسفلها للبيع والشراء، وتنسب إلى أصحابها أو لما يباع فيها، ويتكون الخان من صحن أو وسط مكشوف حوله أربعة أروقة تشتمل على الغرف، والدور الأرضي خاصٌّ لاصطبلات الدواب في الداخل، أما في الخارج فتوجد حوانيت صغيرة، وتضم الأدوار العليا غرفًا لإقامة التجار، ويوجد بالخان بئر ماء وميضأة ومسجد. لمزيد من التفاصيل (حسن الباشا، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٧٤؛ رفعت موسى محمد، **الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ص ٢٥، ٢٦).

والحي التجاري، ويربط الجانبين الشرقي والغربي من مدينة بغداد جسر بسيط من الطوب، وتتميز المدينة بكثرة جوامعها ومساجدها[١٩]، ويقع في الجانب الشرقي المؤسسات الحكومية المهمة مثل القلعة والسراي، والقشلة[٢٠] في الشمال الغربي، وهي على شكل مربع يحيط بها سور المدينة من جهة الشمال، ومن جوانبها الأخرى محاطة بسور فردي معزز بعدد من الأبراج، على كل برج مدفع، وبجانبها عدد من الأبراج الصغيرة مخصصة لرمي البنادق، وهذا السور يفصلها عن المدينة نفسها[٢١].

أما الجانب الشرقي من الولاية فيوجد به الحي التجاري، ويرتبط جانبا المدينة بجسر أو جسرين على الأكثر؛ ففي سنة ١٧٦٤م وصف (كارستن نيبور) بغداد وصفًا دقيقًا حيث ذكر أنها مدينة تكثر فيها المساجد، والمنائر، مع عدد من القباب ذات الطراز السلجوقي[٢٢]، وبها البساتين، وطرقها ضيقة جدًّا، وأزقتها تغلق ليلًا، والدور فيها مبنية بالآجر المحروق، ولها سراديب تحت الأرض[٢٣].

---

(١٩) أحمد عبد الواحد عبد النبي، **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد**، ص ٧٨؛ الأرشيف العثماني باستانبول، خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م (ملحق ١، ٢) .

(٢٠) القشلة أو القشلاق في مصادر اللغة: لفظة تركية بمعنى (المشتى)، وصارت فيما بعد اصطلاحًا يطلق على ثكنة الجند، أي مكان معسكر الجند، وعدم خروجهم للحرب في فصل الشتاء، وتعرف أحيانًا بقشلة البيادر، أي ثكنة الجنود المشاة. وتقع القشلة في الركن الشمالي الغربي داخل أسوار القلعة المعروفة بـ (إيج قلعة سي)، وهي مقر الحكم، وبجانبها تم إنشاء السراي ومجموعة من الأبنية أقامها الوالي بكتاش خان (١٦٣١- ١٦٣٨م)، وذلك في عهد السيطرة الصفوية على بغداد. لمزيد من التفاصيل انظر: (سعدي إبراهيم الدراجي، **قشلة بغداد، تاريخها، تخطيطها، عمارتها**)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق، عدد ١، مارس ٢٠١٨م، ص ص ١٨- ٢٠).

(٢١) أحمد عبد الواحد عبد النبي، **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد**، ص ٧٨.

(٢٢) كليمان هوار، **خطط بغداد**، ترجمة: ناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م، ص ص ٨-١١؛ فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٤٢.

(٢٣) كارستن نيبور، **رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر**، ترجمة: محمود حسين الأمين، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٦٥م، ص ٢٠.

وكانت بغداد أكبر ولايات العراق؛ لأنها كانت دار الخلافة، وأحد مراكز الحضارة في عهد ازدهار الدولة العربية الإسلامية، وقد دخلت في حوزة الدولة العثمانية بعد هروب حاكمها الصفوي "محمد خان تكلو"، ودخول السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)[٢٤] إليها في عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)، وكانت هذه الإيالة[٢٥] محددة من الشمال بإيالة شهر زور، وإيالة الموصل، وجزء من إيالة الرقة، ومن الشرق منطقة كردستان وممتلكات الدولة الصفوية، أما من الجنوب فكانت تحدها إيالة البصرة، ومن الغرب والجنوب الغربي بادية الشام أو الصحراء السورية[٢٦]. وقد قسمت ولاية بغداد إلى (١٢)

(٢٤) سليمان القانوني: وُلد السلطان سليمان القانوني سنة ١٤٩٤م في مدينة طرابزون، وهو ابن السلطان سليم الأول، ووالدته هي حفصة خاتون، تلقى تربيته الأولى على يد والدته وعلى يد جدته أم والده (جلبهار خاتون)، وعندما بلغ السابعة من عمره ذهبت به إلى جده السلطان بايزيد الثاني في استانبول لتتم تربيته ونشأته هناك. قضى سنوات طفولته بجوار والده في القصر الواقع في طرابزون، واهتم به والده اهتمامًا عظيمًا، فنشأ محبًّا للعلوم والآداب والعلماء والفقهاء، واشتهر في شبابه بالجدية والوقار، وارتقى إلى عرش السلطنة في السادسة والعشرين من عمره، وكان متأنيًّا في جميع شئونه، ولا يتعجل في اتخاذ قراراته. وتولى سليمان الأول الحكم عام ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، وحكم الدولة العثمانية مدة ستة وأربعين عامًا، وقد كان عهده قمة العهود العثمانية، سواءً أكان ذلك في الحركة الجهادية والحملات التوسعية أم في النواحي المعمارية والعلمية والأدبية والعسكرية. توفي في عام ١٥٦٦م. (أورخان محمد علي، **روائع من التاريخ العثماني**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، المنصورة، ٢٠٠٧م، ص ص ٧٣- ٧٧؛ فريدون أمجان، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين**، ترجمة: جمال فاروق، أحمد علي، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م، ص ١٤).

(٢٥) الإيالة: أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية؛ فقد كانت الدولة مقسمة إداريًّا إلى إيالات، والإيالات إلى سناجق، والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، والنواحي إلى قرى، وقد أشرف على الإيالات في الدولة العثمانية أمير الأمراء ثم الوزراء بعد القرن السادس عشر الميلادي، حيث كانوا يمثلون السلطان، ويجمعون بين الحكم الإداري والعسكري للإيالة، ولهم النفوذ المطلق ما عدا الحالات القضائية عليها. (سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسة الثالثة (٤٣)، ٢٠٠٠م، ص ٤٥).

(٢٦) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨م**، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٩، ٥٠.

سنجقية[٢٧]، وقد أطلق على بعضها (ساليانة)[٢٨]، وكانت وارداتها مع سناجقها تُعطى بالالتزام[٢٩](بروجة تخمين)، وترسل بعد أن تستقطع لمنطقة محددة، ولمدة زمنية معينة، على أن يُدفع مبلغٌ يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة مما شجع

---

(٢٧) سنجقية: مأخوذة من كلمة صنجق التركية، وتعني العلم أو القسم من ولاية كبيرة أو الحاكم على قسم من ولاية، وكانت الصنجقية من أسمى الرتب في الدولة العثمانية. (ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤٥٠).

(٢٨) ساليانة Salyane: هي كلمة فارسية تعني سنة أو سنوي، وهذا النوع من الإيالات لم يكن مقسمًا إلى تيمارات أو زعامات، أي أنها لم يطبق عليها الإقطاع العثماني، بل إن واردات كل سنجق منها كانت تُعطى بالالتزام "بروجه تخمين"، وكانت واردات تلك الإيالات ترسل إلى خزينة الدولة بعد استقطاع مصاريف الولاة وبقية الموظفين، وكانت إيالة بغداد من هذا النوع أي (ساليانة)، أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم (ساليانه) من Salyanesiz حيث قسمت واردات الإيالة فيها إلى خاص وزعامات، وتدار من قبل الخزينة والدفترخانة المركزية. (عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨م**، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٥م، ص ٥٣، ح ٥).

(٢٩) الالتزام: هو نظام مطور لنظام المقاطعات أو الأمانات، وقد وجدته الدولة العثمانية مطابقًا في بعض البلاد التي خضعت له، وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يتكفل به من يشاء من أمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب... وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراضي قرية أو أكثر أو أقل عن مدة معينة، وذلك بناءً على اتفاق بين هذا الشخص الذي أصبح رسميًّا يحمل لقب ملتزم، وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة، وكانت حصص الالتزام تُمنح للملتزمين في الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام في مصر لمدة سنة أو عدة سنوات ينص عليها التقسيط الذي يتم بين الملتزم والروزنامة، وفي القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع في الالتزامات، ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم أو ورثته أو أتباعه إلا في حالات معينة مثل انقراض ذرية الملتزم أو أتباعه، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداد ما عليه من أموال أميرية. (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ص ٩٢، ٩٣).

Shaw,S.J.**The Financial And Administrative Organization And Development Of ottoman Egypt1517-1798,**Princeton N.J,1962,pp.32-39.

الملتزمين[٣٠] على استغلال مناصبهم، وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية مصاريف الولاة والسنجق بكيه (أمير اللواء) وبقية الموظفين، واحتياجات الولاية الأخرى إلى خزانة الدولة تحت اسم (مال إرسالية)، وبموجب هذا النظام (الالتزام) كانت الدولة تعهد إلى شخص من ذوي النفوذ والثراء بجباية الضرائب المقررة على المنطقة مما شجع الملتزمين على استغلال مناصبهم، وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية المقررة[٣١].

وفي القرن التاسع عشر لم تكن بغداد سوى مدينة صغيرة تقع على جانبي نهر دجلة، يحتل الجانب الشرقي منها مساحة تقدر بطول (٣٢٦٠م٢) وعرض (٢٢٠٠م٢)، ثلثها تقريبًا أراضي شاغرة أو مغطاة ببساتين الكروم مع بعض الأنقاض والخرائب المنتشرة في أرجائها المختلفة، وإلى الجنوب من المدينة كانت تنتشر أعداد كبيرة من أشجار النخيل التي تمتد إلى مسافات بعيدة، وكان النظام الإقليمي فيها واضحًا كل الوضوح[٣٢].

الخدمات البلدية:

تُعرف دائرة البلدية بأنها مؤسسة أُوكلت إليها مهمة إدارة الشئون العائدة للبلدة، وبالتالي الشئون العائدة لأهاليها الذين تجمعهم دواعي المنافع المشتركة والاحتياجات المتقابلة ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوة التشريعية بواسطة ممثليهم المنتخبين[٣٣].

---

(٣٠) الملتزم: هو الذى يتعهد بتحصيل الأموال الأميرية المقررة على أرض أو جمرك، ويورد للخزينة الضريبة المقررة كخراج، ويحتفظ بالباقي كربح له، ويجب على الملتزم الخضوع لأوامر الروزنامة. (ليلى عبد اللطيف، **الإدارة**، ص ٤٥١).

(٣١) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ٥٠.

(٣٢) فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٤٢؛ محمد رؤوف الشيخلي، **مراحل الحياة في بغداد في الفترة المظلمة وما بعدها**، مطبعة البصرة، البصرة، ١٩٧٢م، ج١، ص ٤٩.

(٣٣) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩- ١٩١٨م**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، ص 132.

وترجع البدايات الأولى لتشكيل الإدارة البلدية الحديثة في الدولة العثمانية إلى السلطان العثماني محمود الثاني[٣٤](١٨٠٨– ١٨٣٩م) عندما أمر بتشكيل مفتشية الاحتساب[٣٥] "احتساب نظارتي" في سنة ١٨٤٣م[٣٦]، والتي أوكل إليها مهام تفتيش الأسواق، والإشراف على المكاييل والموازين وغير ذلك من المهام، وأعقبها جهود السلطان عبد المجيد الأول[٣٧](١٨٣٩–١٨٦١م)، وفي هذه المرحلة تم تشكيل لجنة خاصة وبجهود من (المجلس الأعلى للإصلاح) لدراسة إمكانية استحداث دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية، حيث قدمت اللجنة المذكورة تقريرها إلى المجلس الأعلى للإصلاح، وقد تضمن عدة

(٣٤) السلطان محمود الثاني: هو السلطان الثلاثون من سلاطين آل عثمان، شقيق السلطان مصطفى الرابع، وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول، وُلد في عام ١١٩٩ه/ ١٧٨٤م، وارتقى العرش وهو في الثالثة والعشرين من عمره، وكانت خبرته السياسية محدودة، إلا أنه تلقى تعليمًا ممتازًا في القصر جعله يمتلك قدرًا من الرؤية السياسية حول ما يحدث في داخل الدولة وخارج حدودها. (محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت– لبنان، ٢٠١٣م، ص ٣٢٧؛ جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ج ١، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ٧١- ٧٧).

(٣٥) الاحتساب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى، حيث كانت للمحتسب سلطة واسعة في شئون الشرطة، والتنظيم في كل الأسواق التجارية، وكان المحتسب من رجال القضاء، وكان شخصية دينية كما هو الأصل في الحسبة، وكان يقوم بجولاته لمراقبة الأوزان، والمقاييس، والأسعار في الأسواق الرئيسية، وكان يصاحبه في موكبه كثير من الأتباع منهم حاملو الموازين، وكان المحتسب يوقع على المخالفين لأوامره عقوبات شديدة. (ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر**، ص ص ٢٣٥- ٢٣٧).

(٣٦) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٢٩.

(٣٧) السلطان عبد المجيد الأول: هو السلطان الحادى والثلاثون في سلسلة سلاطين بني عثمان، وُلد في ١٤ شعبان ١٢٣٧هـ/ ٦ مايو ١٨٢٢م، وتولى أمر السلطنة وعمره سبعة عشر عامًا، شهد مؤتمر لندن ومعاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠م بين محمد علي باشا والدول الأوروبية من أجل عودته إلى حدوده الأولى، وفي عهده اندلعت المذابح بين الكاثوليك الموارنة والدروز في لبنان، كما نشبت حرب القرم عام ١٨٥٣م. وقد وقَّعت الدولة العثمانية في عهده على معاهدة باريس بخصوص حقوق الأقليات عام ١٨٥٦م، وتوفى في ٦ يونيه ١٨٦١م. (محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط ٦، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨م، ص ص ٤٩٠- ٥٢٠).

توصيات يأتي في مقدمتها الدعوة إلى تشكيل دوائر بلدية في مدن الدولة العثمانية على أن تكون لها سلطة مالية مستقلة(٣٨).

وتطبيقًا لتلك التوصيات تم تأسيس أول بلدية في العاصمة استانبول في العام ١٢٧٥ه/ ١٨٥٨م، وفي نفس السنة صدرت مجموعة من القوانين والأنظمة البلدية "بلدية نظامنامة سي" تضمنت مجموعة من التعليمات الخاصة بالبلديات وواجباتها، ومجالسها، ووظائفها، وإدارتها... وغير ذلك من التعليمات(٣٩).

وكان لهذه التوصيات أثرها في تأسيس عدد من البلديات في الولايات العثمانية ومنها الولايات العراقية حيث تم صدور لائحة التنظيمات للولايات لعام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، فقد تقرر بموجب هذه اللائحة تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والأقضية، وعلى الرغم من الأوامر القاضية بإنشاء مؤسسات بلدية فى جميع مدن الدولة العثمانية، إلا أن تأسيس البلدية في العراق تأخر إلى عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م(٤٠).

(٣٨) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة ، ص ١٢٣**؛ عبد المنعم كاظم، **تأسيس بلدية بغداد وتطورها إلى أمانة العاصمة**، مجلة أمانة العاصمة، العدد ١٥، مارس ١٩٨٧م، ص ص ٨، ٩.

(39) The Encyclopaedia of Islami , New Edition , London , VOL 1 , Art "Baladiyya", P.972

(٤٠) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ١١١.

وقد تم تأسيس أول بلدية في مدينة بغداد في عام ١٨٦٨م حينما أُصـــدرت مجموعـــة الأحكام الخاصة بقانون البلدية (بلدية نظامنامة سي)، وتولى رئاستها إبراهيم أفندي[٤١]

(٤١) أفندي Efendi: من اليونانية العامية أفنديس، وانتقلت إلى اللغة التركية منذ عهد السلاجقة، وقد بدأ استعمالها في العقد الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي لدى العثمانيين للدلالة على الإنسان المتعلم والمثقف، حيث حلت محل كلمة جلبي- چلبي Çelebi المماثلة لها باللغة التركية، وأصبحت لقبًا تُخاطب به فئة معينة من العثمانيين هم العلماء، ثم أصبحت اللقب الرسمي للأمراء بعد أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، وقيل استخدمها العثمانيون في النصف الثاني من من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي للدلالة على الإنسان المثقف ذي التربية القويمة، ثم أُطلقت على العالم، وعلى بعض رجال الدولة، ثم استخدمت لقبًا رسميًّا للأمراء العثمانيين وكبار علماء الدين في الدولة، بالإضافة إلى استخدامها للضباط من رتبة الملازم حتى البكباشي، كما كان طلاب المدارس العسكرية يُخاطبون بها رسميًّا، ثم ألغيت الكلمة من دائرة الألقاب الرسمية في تركيا بالقانون رقم ٢٥٩٠ الصادر عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٤م. (سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسة الثالثة (٤٣)، الرياض، ٢٠٠٠م، ص ٤٣؛ أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٠).

الدفتري وهو من أبناء مدينة بغداد، وعندما تولى مدحت باشا[٤٢] أمور الولاية في عام ١٨٦٩م شرع في تشييد بناية خاصة لدائرة البلدية بمدينة بغداد[٤٣]، وكانت تقع في جانـــب

([٤٢]) مدحت باشا: هو أحمد شفيق مدحت باشا، وُلد في استانبول في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م، وتوفي في عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، كان والده الحاج حافظ محمد عالم دين تولى بعض المناصب الدينية لبعض الولايات العثمانية، درس مدحت مبادىء الإنشاء والخط إلى جانب حفظ القرآن الكريم، لذلك لقب بـ الحافظ، عمل في إحدى دوائر الحكومة العثمانية في العاصمة استانبول، تلقى خلالها الكثير من الدروس في الفقه والنحو والمنطق، فضلًا عن تعلمه اللغتين العربية والفارسية، كذلك درَس على يد شيخ الإسلام عارف بك الذي امتاز بأصالة الرأي، وكان من المصلحين الميالين إلى مبادىء الدستورية الحرة، أرسله مدحت باشا عام ١٨٤٢م ليعمل مساعدًا لجانب تحريرات الشام، وانتقل بعدها ليعمل كاتبًا لديوان سامح باشا بولاية قونية عام ١٨٤٥م، وأخذ يتدرج في الوظائف الحكومية حتى أصبح رئيسًا لقلم الصدارة في عام ١٨٥٠م. وخلال الفترة من ١٨٦٤- ١٨٦٩م تم تعيين مدحت باشا واليًا على بلغاريا، ثم واليًا على العراق خلال الفترة من عام ١٨٦٩- ١٨٧١م، وخلال تولي السلطان عبد العزيز حكم الدولة العثمانية عين مدحت باشا صدرًا أعظم للدولة العثمانية، وأُطلقت عليه ألقاب كثيرة منها أبو الإصلاح وأبو الأحرار وغيرها من الألقاب، كما تمتع باحترام الدول الأوروبية، ووصلت قوته إلى حدِّ عزل السلاطين بمساعدتها؛ ففي عام ١٨٧٦م أمر بعزل السلطان عبد العزيز بعد الحصول على دعم من شيخ الإسلام الذي أصدر فتوى بعزله لإسرافه واغتصابه حقوق الشعب، ومخالفة أحكام الشرع، وبعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم وقع تحت تأثير مدحت باشا الذي دفعه للدخول في الحرب العثمانية الروسية ١٨٧٧- ١٨٧٨م، واستغل عبد الحميد بداية الحرب ليجمد أعمال مجلس المبعوثان الذي تأسس في عام ١٨٧٧م، وقام بعزل مدحت باشا من منصب الصدارة العظمى، وإبعاده عن استانبول ليتخلص من تأثيره داخل مؤسسات الدولة، لتكون نهايته على يد السلطان عبد الحميد الذي أراد التخلص منه نهائيًّا بتعيينه على ولاية سورية، وعزله منها فيما بعد، واتهامه بالاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز، فحُكم عليه بالإعدام، ثم تم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد والنفي إلى الحجاز ليُتوفي هناك في عام ١٨٨٤م. (**سالنامة دولت عليه عثمانية رقم ٥٣٤ لسنة ١٢٩٨ه**/ ١٨٨٠م، ترتيب اوتوزا التنجى دفعه، استانبول: مطبعة سندة، ص ١١؛ قدرى قلعجي، **مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، ط ٢، بيروت، د.م، ١٩٥١م، ص ٩٠؛ كاظم حسن جاسم الأسدي، **مدحت باشا واليًا لسوريا ١٨٧٨- ١٨٨٠م**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، مجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٨٥، ٢٨٦؛ عزرا سمويل ساسون، **مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، مطبعة جرجي غرزوزي، الإسكندرية، ص ١٩١؛ جرجى زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي، مصر، ٢٠١٢م، ج١، ص ٣٧٩- ٤٠٨).

([٤٣]) فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣٠٠؛ جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٥٦.

الرُصافة[٤٤]، ونظرًا لاتساع بغداد، ووقوعها على جانبي نهر دجلة أُنشئت في عام ١٨٧٨م بلدية ثانية في النصف الجنوبي من الرُصافة، وبلدية ثالثة في جانب الكرخ[٤٥]، على أن هذه الدوائر الثلاث قد توحدت قبيل نهاية العقد الأول من القرن العشرين، فكانت هناك بلدية واحدة لمدينة بغداد في عام ١٩٠٧م، ثم أُعيد في سنة ١٩٠٩م إنشاء الدوائر البلدية الثلاث مرة أخرى[٤٦].

واستخدمت الدوائر البلدية الثلاث في مدينة بغداد عددًا من الموظفين الإداريين والفنيين وغيرهم ليقوموا بأداء الأعمال والمهام التي رسمتها قوانين الدولة وأنظمتها[٤٧]، وصدر قانونٌ بذلك في سنة ١٣٠٦ه/ ١٨٨٩م لبيان الشعب الإدارية التي تتألف منها الدوائر البلدية وهي الشُّعب الهندسية، والتفتيش، والمحاسبة، والطبابة، وتألفت تلك التشكيلات من رئيس البلدية الذي يتم اختياره من أعضاء المجلس البلدي، ومن أشخاصٍ من أبناء الولاية، ويرجع هذا إلى سياسة خاصة اتبعتها الدولة لإشراك أهالي الولايات- ولو بقدر محدود- في تصريف شئون إدارة مدن ولاياتهم[٤٨]، وبلغت مدة الرئاسة أربع سنوات، ويتقاضى خلالها الرئيس راتبًا شهريًّا عن قيامه بأداء مهام وظيفته[٤٩]، واشتملت واجباته الأساسية على رئاسة جلسات المجلس البلدي، وتعيين الموظفين والمراقبين بعد أخذ موافقة المجلس البلدي على تعيينهم، وأيضًا من واجباته تنفيذ ما يقرره المجلس البلدي[٥٠].

---

(٤٤) الرُصافة: هي الجهة الشرقية في بغداد. (عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٩).

(٤٥) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ١٨١.

(٤٦) **الدستور**، المجلد الرابع، ص ص ٢٤، ٢٥.

(٤٧) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠- ١٩١١م**، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، عدد ٩٠، لسنة ٢٠٠٩م، ص ١٥٤.

(٤٨) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٥٧.

(٤٩) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٠.

(٥٠) جريدة الزوراء، العدد ٧٩٣، ١٦ ذي القعدة لسنة ١٢٩٥ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠١.

وتكوَّن المجلس البلدي من عدد من الأعضاء يتراوح ما بين ٦- ١٢ عضـوًا وفقًـا لقانون البلديات، كما تراوح عدد أعضاء مجلس البلدية الأولى ما بـين ٥- ٨ أعضـاء، ومجلس البلدية الثانية ما بين ٤- ٨ أعضاء، ومجلـس البلديـة الثالثـة مـا بـين ٤- ٧ أعضاء[٥١]، وعندما توحدت البلديات الثلاث في الفترة ما بين ١٩٠٧- ١٩٠٩م لم يتجاوز عدد أعضائها العشرة، وكانت مدة العضوية في المجلس أربع سنوات، ويجـرى اسـتبدال نصف الأعضاء مرة كل سنتين، واعتُبرت خدمة عضو المجلس البلـدي بمثابـة عمـل فخري، لذلك لم تكن تُدفع لهم مرتبات. وتُجرَى انتخابات المجلس البلـدي بـين شـهري أكتوبر وفبراير بإشراف لجنة انتخابية. أما فيما يتعلق بكيفية انتخـاب أعضـاء المجلـس البلدي، فكانت تتم باختيار الناخب في الانتخابات الأولية عددًا من المرشحين مساويًا لعـدد الأعضاء المقرر انتخابهم لعضوية المجلس، ونصف ذلك العدد للانتخابات التاليـة، لهـذا كان عددهم وفقًا لنسبة عدد السكان، ويُشترط في العضو المنتخب أن يكون قـادرًا علـى التكلم باللغة التركية، ومن ملاك الأرض، وممن يدفعون ضرائب سنوية لا تقل عن مائـة قرش، وألا يتجاوز عمره (٣٠) سنة، وألا يكون مرتبطًا بخدمة مؤقتة أو دائمة بالقناصـل الأجنبية، أو يعمل في سلك الجيش أو الضابطية، ولا يكون حاكمًا في المدينة[٥٢].

أما عن شروط اختيار الناخب، فأن يكون مالكًا لأرض يدفع عنهـا ضـريبة سـنوية مقدارها ٥٠ قرشًا، وألا يقل عمره عن (٢٥) سنة، ومن التبعية العثمانية، ومن المتمتعـين بالحقوق المدنية والشخصية، ومن غير المحكوم عليهم بأية جناية أو جنحة[٥٣].

وجرت عادة المجالس البلدية أن تعقد اجتماعين في كل أسـبوع مـن أجـل إجـراء مناقشات أمور البلدية في حضور الأعضاء، ويُشترط من أجل التصويت حضور ما يزيـد

([٥١]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ٦٤؛ لسنة ١٣٠١ه/ ١٨٨٤م، ص ص ١١٤، ١١٥؛ لسنة ١٣٢٥ه/ ١٩٠٧م، ص ١٠٣.

([٥٢]) **جريدة الزوراء**، العدد ٧٩٤، بتاريخ ٢٧ ذي القعدة، لسنة ١٢٩٥ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ص ٣٠١، ٣٠٢.

([٥٣]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ص ٣٠١، ٣٠٢.

على نصف عدد أعضاء المجلس بعضو واحد على الأقل، ويعتبر العضو الذي ينقطع عن حضور جلسات المجلس ثلاث مرات متتالية في عداد المستقيلين من عضوية المجلس[٥٤].

وقد اعتمدت البلديات في وارداتها على:-

١. الضرائب المأذون بها والمخصصة من قبل السلطة للبلدية أو تلك التي كانت تفرض بموجب إرادة سلطانية.

٢. أثمان الأراضي المتبقية من تسوية الطرق، والمعابر، وتنظيمها، ثم بيعها إلى طالبيها، وكذلك الرسوم الشرفية التي تُؤخذ من أصحاب الأملاك المستفيدين من إصلاح الطرق.

٣. الجزاء النقدي المأخوذ من المخالفين لأحكام وتعليمات السلطات البلدية.

٤. الرسوم المختلفة التي تجبيها السلطات البلدية كرسوم (القبانية)، والكيل، والذبيحة، والمقاولات (القنطراتو)، والاحتسابية المأخوذة من شراء الحيوانات، وبيعها، والعبور، والبناء، وخيوط الشعر، والطمغة[٥٥]، و(الباسبانية)[٥٦]، والإضافية، وسائر الرسومات المتنوعة المتروكة للبلديات.

٥. الإعانات، والهبات المتبرع بها من قبل الأفراد إلى البلدية[٥٧].

وكان من مهام البلديات الثلاث القيام بالأعمال العامة كالإشراف على إنشاء المباني، ونظافة الطرق، والإنارة، ومراقبة الأسواق، وتسجيل المواليد والوفيات، والمراقبة الصحية، والسقاية، وإطفاء الحرائق، وفتح الشوارع والساحات، والخدمات الصحية،

---

(٥٤) **جريدة الزوراء**، العدد ٧٩٤، بتاريخ ٢٧ ذي القعدة، لسنة ١٢٩٥هـ.

(٥٥) الطمغة: هي ضريبة تؤخذ عن جميع البضائع القطنية والصوفية التي تصنع أو تطرز محليًا، وعن الأواني النحاسية والمعمولات الفضية والذهبية التي تباع في الأسواق. (فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٥).

(٥٦) الباسبانية: هي رسوم على محلات الحرفيين وأصحاب المهن، ألغيت في العهد الدستوري. (فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣٠٥).

(٥٧) الزوراء، العدد ٧٩٥، ذو الحجة ١٢٩٥هـ؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٥.

وإنشاء الأبنية العامة وملاحظتها، ومراقبة الأبنية القديمة وملاحظتها، وما إلى ذلك من مهام وواجبات[٥٨]. كما يتولى المجلس أيضًا تسوية واردات ومصاريف البلدية، وتنظيم جداول شهرية بها ليصادق عليها المتصرف والوالي، وفي آخر كل سنة مالية ينظم المجلس جداول سنوية بميزانية البلدية ويرسلها إلى نظارة الداخلية في استانبول[٥٩].

وقامت البلديات في بغداد بالكثير من الأعمال، وعلى الرغم من المآخذ التي وجهت ضدها، إلا أن المشاريع التي قامت بها البلديات كان لها تأثيرها الكبير؛ ففى عهد مدحت باشا تم توصيل المياه إلى دور السكان، إذ قام باستيراد مضخات المياه من لندن لسحب مياه النهر عام ١٨٧١م، إلا أن هذا العمل لم يتم إلا في سنة ١٨٧٢م عندما تم تركيب مضخة واحدة بقوة ١٢ حصاناً عند شريعة الميدان تابعة لدائرة البلدية الأولى التي كانت تقوم بإدارتها، إلا أن هذا المشروع لم يوفر الماء إلا لمحلة واحدة من محلات المدينة، وتم توسيع المشروع سنة ١٩٠٧م[٦٠].

وعندما تولى "حازم بك" ولاية بغداد ١٩٠٧– ١٩٠٨م قام بتدشين أول مشروع كبير لإسالة المياه ببغداد، وأقامه في "شريعة الميدان"، وقامت البلدية الأولى في تلك السنة بشراء أنابيب حديدية كانت قد استوردتها إحدى الشركات، وباشرت بمدها في بغداد، فوصلت المياه محلات الميدان، وبعض محلات "حيدر خانة" والصابونجية، وجديد حسن باشا، والطوب، وبلغ مجموع الدور التي وُزع عليها الماء ما يقارب ثلاثمائة وستين بيتًا، وكان في نية البلدية أن تؤسس محلين لتوزيع المياه مجانًا على الأحياء الفقيرة[٦١].

([٥٨]) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ص ١٨٣- ١٨٨.

([٥٩]) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٦٠.

([٦٠]) جريدة الزوراء، العدد ١٤٧، ٧ ربيع الأول ١٢٨٨ه.

([٦١]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٦؛ عماد عبد السلام، **تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد**، مجلة المورد، مجلد ٨، العدد ٤، لسنة ١٩٧٩م، ص ١٨٢؛ ج.ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي**، ج ١، ص ٢٥٠؛ ستيفن همسلي لونكريك، **العراق الحديث، ص ٤٥، ح ٣).**

وفي الفترة من ١٩١٠-١٩١١م فترة إدارة الوالى "حسين ناظم باشا"[٦٢] كانت باكورة أعماله بعد تسلمه باشوية بغداد هي الاهتمام بالدوائر البلدية لما لها من أهمية في حياة الناس اليومية؛ فتم وضع العديد من اللوائح والإجراءات التنظيمية التي تُعين على سير العمل فيها، ومن أجل تأمين المال اللازم لإنجاز الأعمال المختلفة للبلدية عقد ناظم باشا قرضًا وطنيًّا باسم البلدية لتمويل المشاريع التي وضع بنفسه تصورات لها، وكان منها إنشاء جسر حديدي لتسهيل العبور بين ضفتي النهر في بغداد، بعد أن كان الأهالي يستخدمون"القفف" لهذا الغرض مع ما تحمله من مخاطر خلال فترة الفيضانات[٦٣].

واستخدمت البلدية الأولى عمالًا لتشغيل ماكينة الماء، وعينت (ماكنسيت خطاب أغا) و(ماكنسيت رفيق أول، وموزع حسن أفندي)، و(رفيق ثاني أحمد أفندي) في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م موظفًا للإشراف على عملية مراقبة الأسواق، وآخر لمراقبة الدكاكين في المحلات (الأحياء)[٦٤].

وقامت دائرة البلدية الثانية في أوائل عام ١٩١٢م بتشغيل مضخة ماء أخرى لتزويد الأحياء الجنوبية من ولاية بغداد بجنب الرُصافة بالماء، ولم تكن المياه مرشحة ولا معقمة،

---

(٦٢) حسين ناظم باشا: وُلد ناظم باشا سنة ١٢٦٦ه/ ١٨٤٩م في استانبول، وتلقى الدروس العسكرية والفنون الحربية في مدرسة سان سير الحربية الفرنسية، ولما أتم علومه التحق بالجيش العثمانى، وعندما بلغ السادسة والعشرين من عمره عُين رئيسًا لأركان حرب في الحرب الروسية العثمانية، ثم اتُهم وسجن في إحدى القلاع خمس سنوات، ونُفي في أرضروم إلى أن حدث انقلاب سنة ١٩٠٨م، وعُفي عن المجرمين السياسيين، وعاد إلى الآستانة، وعُين قائدًا عامًا للفيلق الثاني في أدرنة في وزارة كامل باشا بعد الدستور، وفي سنة ١٩١٠م عين واليًا على بغداد، ثم عُين وزيرًا للحربية في وزارة الغازي مختار باشا. توفي في سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م مقتولًا في الآستانة على يد فريق من الاتحاديين لأسباب سياسية ألا وهي حقد الاتحاديين عليه. (زكي محمد مجاهد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م، ج ١، ص ١٢٩).

(٦٣) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠- ١٩١١م**، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، عدد ٩٠، لسنة ٢٠٠٩م، ص ١٣١.

(٦٤) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م، ص ٦٧؛ لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، ص ١٤٠.

وبلغت الأجور التي كانت تُستوفى آنذاك لإيصال المياه إلى الدور (١٠) قروش شهرية لكل دار من الدور[٦٥].

كما اهتمت بلدية بغداد بإنارة الشوارع والمحلات بالمصابيح الزيتية؛ إذ قامت بلدية بغداد الأولى سنة ١٨٧٨م بإضاءة المناطق الداخلية من الولاية بالفوانيس، وقامت أيضًا في نفس السنة بتعليق مائتي فانوس في المناطق التابعة لها[٦٦].

وفي سنة ١٨٨٥م أولت بلديات بغداد نظافة الشوارع أهمية كبيرة، حيث كان عمال النظافة التابعون للبلدية يقومون بتنظيف شوارع وأزقة بغداد يوميًّا، وقد شرعت الدوائر البلدية في عام ١٨٩٩م بفرض غرامة مالية على الذين لا يتقيدون بتعليمات النظافة[٦٧]، واستخدمت في السنة نفسها سلسلة من الإجراءات التي من شأنها وضع حدٍّ لتقاعس مستخدمي النظافة عن أداء واجباتهم، إذ خصصت مأمورًا ومفتشًا في كل محلة لمراقبة عمال النظافة فيها، ومنحهما صلاحية خصم جزء من مرتبات أولئك العمال إذا أهملوا واجباتهم، والاستغناء عن خدمات من لا تنفع معهم هذه العقوبة[٦٨]. وكانت عربات القمامة تدور في الأزقة لجمع الأزبال والقاذورات[٦٩]، ويبدو أن البلدية كانت تجمع مبالغ مالية مقابل قيامها بهذه المهمة، وتمنح سندات مقابل هذه المبالغ، كذلك قامت البلديات بإصلاح وفتح بعض الشوارع في المدينة[٧٠]، وقامت أيضًا بخدمة إطفاء الحرائق التي تنشب في

---

(٦٥) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٦؛ عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٧٥.

(٦٦) جريدة الزوراء، العدد ٨٤١، ١٨ رجب ١٢٩٦ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٦.

(٦٧) الزوراء، العدد ١٨٥١، ٧ شوال ١٣١٧ه.

(٦٨) الزوراء، العدد ١٨٥١، ٧ شوال ١٣١٧ه.

(٦٩) الزوراء، العدد ٨٧٧، ٣ ذو القعدة ١٢٩٦ه.

(٧٠) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ١٤.

المدينة[٧١]، وكانت مسئولة كذلك عن مراقبة الأبنية القديمة المهددة بالسقوط، والأمر بإزالتها إذا وجدت في ذلك خطرًا على الأهالي[٧٢]، وقامت دائرة البلدية الأولى ببناء مسناة ذات أدراج لنقل الماء للسقائين[٧٣]، وتعمير حوض الماء في الميدان، وبناء حوض جديد للماء في محلة محمد الفضل لبعدها عن النهر، ولأن الكثير من النساء لم يستطعن الوصول إليه[٧٤].

وقد كانت البلديات مسئولة عن تحديد أسعار المواد الغذائية، وإذا ما حصل ارتفاع بها لسبب ما نجد صحف الزوراء، وصدى بابل تدعو مراقبي البلدية إلى مراقبة الأسواق، وفرض تخفيض على الأسعار. كما سعت البلدبات سنة ١٩٠٩م إلى تثبيت وتوحيد الموازين والمكاييل. ومن خلال الاطلاع على أعمال البلديات نجد أن البلدية الأولى كانت أنشط في أعمالها من البلديتين الأخريين بسبب تعاون أهالي دائرة البلدية الأولى مع الموظفين عن طريق تقديم الإعانات لهم لكي تبقى محلاتهم متميزة، ونظيفة، وصحية، ودائمًا ما كانت تدعو أهالي البلديتين الثانية والثالثة إلى اتخاذ الإجراء نفسه للمحافظة على نظافة محلاتهم[٧٥].

وكان من واجبات البلديات مراقبة كل ما يمكن أن يخل بالآداب العامة والأخلاق، وما يتنافى مع القانون، ويقلق راحة الناس؛ فقد دعت جريدة الزوراء رؤساء البلديات إلى منع دخول الأشخاص عراة الأجسام إلى الماء؛ لأن ذلك يتنافى مع الذوق العام، واتخذت البلديات الإجراء اللازم لمنع ذلك[٧٦]، كما دعت جريدة الزوراء البلديات إلى فرض

([٧١]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٧؛ حيدر صبري شاكر الخيقاني، **مرجع سابق، ص ٤٦.**

([٧٢]) الزوراء، العدد ٨١٨، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٩٦ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٧.

([٧٣]) الزوراء، العدد ٨٧٧، ٣ ذي القعدة ١٢٩٦ه.

([٧٤]) الزوراء، العدد ٨٧٣، ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦ه.

([٧٥]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٨.

([٧٦]) الزوراء، العدد ١٠٢٩، ١٠ شعبان ١٢٩٩هـ.

الجزاء النقدي على السقائين الذين يحملون الماء على الحيوانات، ويعاملونها بقسوة[٧٧]، حيث أشرفت على سير حيوانات النقل، والمحافظة على من يقودونها من التعرض للخطر، كما قامت البلديات بجمع الحيوانات المؤذية، وإبعادها عن المدينة[٧٨].

أما عن الخدمات البلدية خلال فترة الاحتلال البريطاني لبغداد ١٩١٤- ١٩١٧م، فنجد أن سلطات الاحتلال حرصت على إنارة الشوارع والمحلات تسهيلًا لعمل دوريات الحراسة معتمدةً في ذلك على العمال العاملين سابقًا في مجال إنارة المحلات والشوارع، في حين كانت الفوانيس هي الوسيلة الوحيدة للإضاءة سابقًا[٧٩]، ثم ما لبثت أن أدخلت المصابيح الكهربائية، وأنشيء عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي سنة ١٩١٧م أُنجز أول مشروع للكهرباء في بغداد[٨٠]، حيث تم تجهيز بعض مناطقها بالطاقة الكهربائية من خلال نصب أعمدة كهربائية ضخمة[٨١].

وظهرت الحاجة في بغداد في ذلك الوقت إلى بناء جسر جديد يحل محل جسر القوارب القديم[٨٢]، وبالفعل افتُتح جسر حديدي في نهاية عام ١٩١٨م أُطلق عليه اسم

---

(٧٧) الزوراء، العدد ٨٧٠، ٨ ذي القعدة ١٢٩٦هـ.

(٧٨) صدى بابل، العدد ١٣٧، ٣١ جمادى الآخر ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٦.

(٧٩) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٥٣.

(٨٠) ريجارد كوك، **بغداد مدينة السلام**، نقله إلى العربية: د. مصطفى جواد وفؤاد جميل، ط ١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٧م، ج١، ص ١٨٣.

(٨١) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٥٣.

(82)'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I.p.247.

(جسر مود) تخليدًا لاسم الجنرال مود[٨٣]، كما تم افتتاح جسرين آخرين؛ أحدهما جنوب الجسر الأول، أما الثالث فيقع في منطقة الأعظمية[٨٤].

موظفو البلدية:

١ـــــــــ **الطبيب البشري:**

عينت دائرة بغداد الأولى أحد الأطباء الأوروبيين (الدكتور لازار أفندي) طبيبًا بشريًّا لها منذ مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر، ليخدم في هذه الدائرة لمدة تقارب العشرين عامًا، إذ تم تعيينه منذ سنة ١٨٨٠م تقريبًا وحتى سنة ١٨٩٩م[٨٥]، أيضًا تم تعيين جراحٍ للعمل في البلدية في السنين الأولى لتأسيسها، ولكنها استغنت عن خدماته فيما بعد[٨٦].

وفي عام ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م تم تعيين أعضاء مجلس دائرة البلدية الثالثة، وتكوَّن من رئيس البلدية (إبراهيم أفندي)، ومن كلٍّ من سيد محمد صالح أفندي، سلتان بك، عبد الغني أغا[٨٧]، عبد الفتاح أغا، محمد علي أفندي، محمد أغا، والكاتب محمد نديم أفندي أعضاءً،

([83])'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I.p.232.

([٨٤]) ريجارد كوك، **مرجع سابق**، ج١، ص ٢٠٣.

([٨٥]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ٥٨؛ جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٦٤.

([٨٦]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ٥٨.

([٨٧]) **أغا** Aga: مصطلح فارسي، ويعني السيد، وقد استعمله الأتراك لدلالات كثيرة منها أنه كان يُطلق على الضباط الأميين مثل الانكشارية الذين لا يحتاج عملهم إلى معرفة القراءة والكتابة، ومنها أيضًا صاحب المنصب الكبير، وكان هذا اللقب مهمًّا للغاية في عهود القوة والنفوذ، وفي الفترة الأخيرة من العهد العثماني أصبح يُطلق على الإنسان الكريم صاحب المكانة العالية، وصاحب الفضيلة، كما كان يدل في الوقت ذاته على التكبر والتفاخر، ويُذكر أن هذه الكلمة محرفة من كلمة "أقا" المغولية، وقيل الفارسية) المستخدمة كصفة للعلماء. لمزيد من التفاصيل انظر: (سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة (٤٣)، الرياض، ٢٠٠٠م، ص ص ١٥، ١٦).

كما تم تعيين طبيب (ليونيدس باو)، وجراح (عبد الرزاق أغا)[٨٨]. أما الدائرتان الأُخريان فقد عُين في كل منهما طبيب بشري منذ عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م، إلا أن الدائرة الثالثة استغنت عن خدمات الطبيب البشري سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، بينما استمر طبيب الدائرة الثانية في عمله حتى نهاية العهد العثماني[٨٩].

٢- مهندس البلدية:

قامت دائرة البلدية الأولى بتعيين أحد المهندسين الأوروبيين عام ١٢٩٧ه/ ١٨٨٠م للعمل في الدائرة وهو المهندس الأوروبي (مسيو موزال أفندي)[٩٠]، وظل يعمل في هذه الدائرة حتى بعد عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، وعند ازدياد عدد المهندسين في العهد الدستوري شُكلت شعبة هندسية يترأسها المهندس (المسيو فيوله)، ولم تستخدم دائرتا البلدية الثانية والثالثة أي مهندس للعمل فيهما[٩١]. وتنحصر مهمة مهندس البلدية في الإشراف على الأعمال والمشاريع المتعلقة بالطرق والمباني التي أُنشئت في المدينة[٩٢].

٣- الكتاب والمحاسبون:

يوجد فى كل بلدية من البلديات الثلاثة شعبة عرفت باسم (إقليم البلدية)، يضم الباش كاتب، ومعاون، وكاتب الأجازات، وكاتب النفوس، وأمين صندوق، ومعاون محاسب، ومحصل، وعمال نظافة[٩٣]. وقد استخدمت الدوائر الثلاث عددًا من المفتشين والمراقبين،

---

(٨٨) **سالنامة ولاية بغداد** رقم ٢٠٣ لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م، ص ٦٨.

(٨٩) عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق**، ص ١٨١.

(٩٠) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م، ص ١١٩.

(٩١) عبد العظيم عباس نصار، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

(٩٢) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٢٦١.

(٩٣) عبد العظيم عباس نصار، **مرجع سابق**، ص ١٨٢.

وحراسًا ليليين، وعمال تنوير المصابيح، ويشرف عليهم مأمور اتخذ من البلدية الأولى مقرًّا له[٩٤].

ولكي تقوم دوائر البلدية ومجالسها بالوظائف والواجبات التي عُهدت إليها، فقد خُصصت لها موارد مالية وهي:

١ــ رسوم البلدية، وهي رسوم حُصر أمرُ جمعِها والاستفادة منها بالبلديات فقط، مثل رسوم الكيل، والقبانية، والعقود، وذبح وبيع الحيوانات... وغيرها.

٢. الضرائب التي خُصصت للبلديات كضريبة الاحتساب والطمغا.

٣. المبالغ المتحصلة من بيع بعض قطع الأراضي الواقعة داخل المدن.

٤. المبالغ التي تُتحصل من الغرامات النقدية التي تُفرَض على المخالفين لأوامر وتعليمات البلدية[٩٥].

وكانت هناك إلى جانب المجالس البلدية الجمعية البلدية، وكانت تتشكل من رئيس أول، ورئيس ثاني يحل محله في حالة غياب أعضاء مجلس الإدارة، وكانت جلسات الجمعية تعقد مرتين سنويًّا، وكانت مختصة بمراقبة الحالة العامة للبلدية، وتقديم المقترحات بشأن تعديل الأنظمة البلدية[٩٦].

وقد وُجهت عدة انتقادات إلى البلديات بسبب إهمالها في أداء واجباتها، واقتصار أعمالها على بعض المحلات دون الأخرى، مثل الإضاءة، حيث إنها لم تنتشر حتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني إلا في عدد قليل من شوارع وأزقة بغداد، وحتى هذه الفوانيس قد عانت من مشاكل كثيرة منها ضعف ضوئها، وعدم تنظيفها، ودائمًا ما كان

([٩٤]) عبد العظيم عباس نصار، **مرجع سابق**، ص ١٨٢؛ جميل موسى النجار، **مرجع سابق**، ص ٢٦٥.

([٩٥]) جميل موسى النجار، **مرجع سابق**، ص ٢٦٢.

([٩٦]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٠٢.

يتم تقديم الشكاوى لصحيفة الزوراء لمناشدة البلديات إجراء اللازم من أجل الاهتمام بتنظيف زجاج الفوانيس لكي يكون ضوؤها واضحًا[٩٧].

أيضًا لم تشهد شوارع بغداد أية أعمال تسوية باستثناء عدد قليل منها، فلم تول البلديات اهتمامها بفتح شوارع منظمة ومستقيمة في المدينة، ولم تُعنَ بتوسيع وإصلاح بقية أزقتها وشوارعها الضيقة، وقد أوضحت جريدة الزوراء ذلك، ووصفته في مقالاتها في سنة ١٨٧٨م، حيث ذكرت أن" حالة تلك الأزقة تستوجب الشكوى"[٩٨]، لذلك حاولت بلديات بغداد في عهد مدحت باشا معالجة هذا الموضوع، وذلك من خلال منح عملية تنظيف المدينة لمتعهد خاص يتولى إنجازها على الوجه المطلوب، والاستغناء عن خدمات عمال النظافة، ويبدو أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح؛ لأن الصحف ظلت تكرر شكواها من تقصير البلديات في عدم العناية بتنظيف الأزقة والشوارع[٩٩].

كذلك لم يقم مفتشو ومراقبو البلدية بأداء وظائفهم بشكل مرضٍ، حيث لم يمنعوا بعض التجاوزات التي كانت تحصل من بعض أصحاب المقاهي والمحلات على الطرق العامة، والأسواق، وكثيرًا ما أشارت صحيفة الزوراء إلى تجاوز أصحاب المقاهي على الأزقة بوضع التخوت والكراسي على جانبي الطريق مما يزيد من ضيق الأزقة والطرق، ويؤدي إلى عرقلة حركة المرور، لذلك طالبت الصحيفة السلطات البلدية باتخاذ الإجراء اللازم لمنعهم من ذلك، وفرض الجزاء النقدي على المتجاوزين[١٠٠].

وشمل تقصير البلديات في تأدية الواجبات المنوطة بها مجال تقديم الخدمات الصحية الكافية للمواطنين، حيث كانت تجتاح بغداد باستمرار الأوبئة والأمراض الفتاكة

([٩٧]) جريدة الزوراء، العدد ٨٦٨، ٣٠ ذي الحجة، ١٢٩٦ه، العدد ١٢١٨، ٢٧ رجب ١٣٠٢ه.

([٩٨]) جريدة الزوراء، العدد ٨٦٨، ٣٠ ذي الحجة، ١٢٩٦ه، العدد ١٢١٨، ٢٧ رجب ١٣٠٢ه.

([٩٩]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣١٠.

([١٠٠]) جريدة الزوراء، العدد ١٣٠، ٧ محرم ١٢٨٨ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣١٠.

كالطاعون، والحمى، والكوليرا (الهواء الأصفر)... وغيرها من الأمراض[١٠١]. هذا بالإضافة إلى أنه نتيجةً لإهمال المفتشين والمراقبين متابعة الأبنية القديمة وملاحظتها بين الحين والآخر، وإخبار دوائرهم بحالتها الآيلة للسقوط، فقد أدى ذلك إلى انهيار الكثير منها، ووقوع خسائر كبيرة في الأرواح من جراء ذلك مما دفع الحكومة المحلية إلى أن إصدار قرار لرؤساء بلديات بغداد في سنة ١٨٨٥م يتضمن إنزال عقوبات شديدة بهم في حالة إهمالهم مراقبة الدور القديمة، وعدم هدم الدور المشرفة منها على الانهيار[١٠٢].

وعلى العموم فقد فشلت البلديات في أداء واجباتها، الأمر الذي قال عنه لونكريك ما نصه:" والحقيقة أن البلديات في كثير من الأحيان كانت لا تقوم بشيء سوى دفع الرواتب والأجور للموظفين، والمستخدمين، والاحتفاء بالموظفين المقيمين أو الزائرين بين الحين والآخر"[١٠٣].

وعلى الرغم من أن رؤساء البلدية وأعضاءها من أبناء المدينة إلا أنهم كانوا يتنكرون بعد فوزهم بالانتخابات، وحصولهم على المناصب البلدية للوعود التي يقطعونها للناس على أنفسهم قبل انتخابهم بتقديم أكبر الخدمات لهم مما حمل صحيفة الزوراء في سنة ١٨٨٩م على تنبيه الناس إلى أن يتأكدوا من مستوى إخلاص الأعضاء لينتخبوهم لعضوية مجالس البلدية، إضافة إلى ذلك لم يُعِر موظفو البلدية مطالب الناس أي اهتمام، إذ كان هناك إهمال وتقصير من جانب البلديات الثلاثة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت لها بصماتها في بعض الجوانب وإن كانت أولية[١٠٤].

---

(١٠١) ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق**، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، ١٩٤٥م، ص ٣٠٢.

(١٠٢) فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣١١؛ ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون**، ص ٣٠٢.

(١٠٣) ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون**، ص ٣٧٩.

(١٠٤) الزوراء، العدد ١٤٢٢، ١٤ رجب ١٣٠٧ه؛ فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣١٢.

خدمات النقل والمواصلات:

كانت وسائل النقل المستخدمة في بغداد هي الخيول، والحمير، والبغال، والجمال للتنقل والحمل داخل وخارج طرق المدينة، وفي أغلب الأحيان تحتوى بيوت الأثرياء على اسطبلات خاصة لحيواناتهم، وكانت الحيوانات التي تستخدم للنقل داخل المدينة– في الأغلب– هي الخيول والحمير، أما القوافل التجارية فتستخدم الجمال والبغال، وتستخدم الخيول للتنقل من قبل الفئات العليا فقط، أما الفئة العامة ونساء الأثرياء فيفضلون ركوب الحمير وبخاصة (الحصاوي)، لهذا ذكر الكثير من الرحالة أن المدينة كانت تعج بالحمير، ومن أراد السفر من ولاية إلى أخرى فيجب عليه الاتفاق مسبقًا مع (المكارية)، حيث توجد خانات مخصصة لهم، فيُحجز العدد المطلوب من الحيوانات المستخدمة للنقل، والتي يتفاوت سعر إيجارها تبعًا للفصل، وحالة الطرق، وعدد الحيوانات المطلوبة، وعادة ما يُدفع جزء من المبلغ في بداية السفر، وبعد الانتهاء منه يُدفع الجزء الباقي[١٠٥].

أما بالنسبة للقوافل التجارية الكبيرة، فكانت هناك اسطبلات كبيرة تقع على الضفة اليمنى من المدينة بعيدة عن النهر، وهي في شكلها عبارة عن سلسلة من المناطق الصغيرة والكبيرة محاطة بجدران مشيدة بالطابوق أو الطين، ارتفاعها عشرة أقدام يتخللها باب واحد أو اثنان من البوابات الكبيرة تشغلها القوافل أثناء الليل، وفي الصباح تقاد الجمال إلى النهر لشرب الماء منه، ومن هناك تنتقل إلى ضواحي المدينة للتغذية على الأشجار والشجيرات، وعند الغروب تعود إلى الاسطبلات، وتستمر كذلك حتى موعد انطلاق القوافل من بغداد وهي محملة بالبضائع المتنوعة[١٠٦]، وكانت قوافل الجمال تختلف عن بعضها الآخر من حيث الحجم والتنظيم؛ فهناك قوافل صغيرة تتكون من ٨٠ إلى ٢٠٠ جمل تعمل على الطرق الداخلية للولاية، تقوم بنقل البضائع والمسافرين بين مدنها[١٠٧]، وهناك قوافل كبيرة كانت تعمل على الطرق الخارجية، وعادة ما تضم مثل

([١٠٥]) فردوس عبد الرحيم كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣٤٨.

([١٠٦]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية**، ج ٣، ص ٢٣٩.

([١٠٧]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٥٠.

هذه القوافل عدة آلاف من الجمال، وتحتاج لسيرها إلى ترتيبات، وتنظيمات كثيرة تتم قبل انطلاقها لضمان سلامة وصولها، وهي تستغرق وقتًا طويلًا في رحلاتها[١٠٨]. وقد قدّر عدد القوافل التي كانت تنطلق من بغداد إلى دمشق وحلب في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر باثنتي عشرة قافلة، ثم تقلص نشاط القوافل شيئًا فشيئًا حسب التطورات الملاحية[١٠٩].

وكان أول من عُقدت له صدارة حركة التجديدات والتطوير في بغداد الوالي "محمد رشيد باشا"[١١٠] الذي أسس شركة ملاحة للنقل التجاري بين بغداد والبصرة في عام ١٨٤٧م، وأمر "نامق باشا" ببناء مشغل للتصليح (دميرخانة) لإصلاح سفن هذه الشركة عام ١٨٥٣م، ولكن الفضل الأكبر يعود إلى مدحت باشا الذي أقام الإصلاحات على قدميها أثناء ولايته (١٨٦٩– ١٨٧٢م)[١١١]؛ إذ عمل على اتخاذ تدابير عدة من أجل حماية حماية الطرق التجارية، والمحافظة على سلامة القوافل التي تسلك تلك الطرق، وكان من بين تلك التدابير بناء نقاط حراسة حدودية في العديد من الطرق، وعلى سبيل المثال تم

([108]) Habib K Chiha,**La Province de Bagdad, son passé, son avenir,** Reliure inconnue, **paris,1905,p**.165.

([١٠٩]) جريدة الزوراء، العدد ١٠١، ١٣ جمادى الآخر، ١٢٩٩هـ.

([١١٠]) رشيد باشا الكوزلكي: هو الوالي محمد رشيد باشا الكوزلكي، تركي الأصل من استانبول، نشأ وتربى فيها، وأكمل دراسته في الكلية العسكرية، وتخرج منها ضابطًا في الجيش العثماني، أُوفد إلى فرنسا لإكمال دراسته العسكرية، وبقي فيها عدة سنوات، تخصص بفنون المدفعية، وحصل على شهادة أخرى من فرنسا في علم الإدارة والسياسة، وعند عودته أسندت إليه المدفعية، ونال ترقية برتبة يوزباشي، ثم أصبح فريقًا في الجيش العثماني، ثم تقلب في عدد من المناصب الكبيرة في الدولة العثمانية، وفي عام ١٨٥٢م عين واليًا على بغداد، ومشيرًا لفيلق العراق والحجاز. لمزيد من التفاصيل انظر: (أحمد عبد الواحد عبد النبي، **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد في عهد الوالي العثماني محمد رشيد الكوزلكي ١٨٥٢-١٨٥٧م**، مجلة التراث العلمي العربي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد الأول، ٢٠١٧م، ص ٧٧.

([١١١]) روبير مانتران، **بغداد في آثار المستشرقين الفرنسيين، بغداد في العهد العثماني**، ترجمة: أكرم فاضل، وزارة الثقافة والإعلام- دائرة الشئون الثقافية، بغداد، م ٨، ع ٤، ١٩٧٩م، ص ٤٨٢.

بناء عدة نقاط حدودية في الرمادي وعانة والقائم، وجهزت تلك النقاط بقوات الضبطية، كما عمل مدحت باشا على إرسال فرق عمل إلى السليمانية عام ١٨٦٩م لتسوية الطرق التي تربطها بكركوك، وكركوك بالموصل، وكركوك ببغداد. كما اهتم بتطوير طرق ووسائط النقل في بغداد، ولعل مشروع تراموای بغداد- الكاظمية من أهم مشاريع النقل الداخلي التي قام بها مدحت باشا في بغداد انطلاقًا من دوافع تحديث بغداد، وخدمة الزائرين الذين يفِدون من مدن العراق وبلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية، إذ وجد مدحت باشا أن هناك ضرورة لتحسين المواصلات من بغداد إلى الكاظمية، والتخلص من وسائط النقل البدائية(١١٢). وفي عام ١٨٧٠ تم تأسيس شركة مساهمة لتقوم بإنشاء خط (سكة تراموای) بين بغداد والكاظمية، والذي تم الانتهاء منه، وربحت الشركة في السنة الأولى ٢٠% من رأس ماله(١١٣).

وقد بلغت قيمة الأموال المخصصة لإنجاز المشروع مليونًا وخمسمائة ألف قرش، وتم استيراد معظم المواد اللازمة للمشروع من بريطانيا، والذي كان يحتوي على (٤٠) عربة، يسع كل منها ما بين (٤٠- ٥٠) شخصًا، وكانت كل عربة تسحب بواسطة حصانين، وكان للمشروع- بعد إنجازه- أثر كبير على تحسن عملية النقل بين بغداد والكاظمية، وأصبحت عربة التراموای تقطع الطريق المذكور في نصف ساعة فقط(١١٤).

وفي عام ١٨٩٠ استُخدمت العربات الخشبية التي يجرها زوج من الخيول في شوارع بغداد، وفي العام التالي استوردت الحكومة عربات (اللاندون) التي استخدمت للنقل أيضًا، وكانت تصنع في ألمانيا، ثم أُسست شركة للنقل بين بغداد والمدن القريبة منها، وكانت العربات التي تستخدم للنقل فيها تجر بواسطة أربعة خيول، وفي عام ١٩٠٨م دخلت أول

(١١٢) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ص ٢٠٩، ٢١٠؛ حيدر صبرى شاكر الخيقانى: جذور التحديث ص٤١.

(١١٣) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، ج٣، ص ٢٦٧؛ روبير مانتران، **بغداد في آثار المستشرقين الفرنسيين**، ص ٤٨٣.

(١١٤) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ص ٢٠٩- ٢١١.

سيارة إلى بغداد، وبعدها تم تأسيس خط نقل سيارات اللوري بين بغداد وبعقوبة[١١٥]، كما تأسست شركات خاصة للنقل مثل (شركة العربات بالخيل) التي تأسست عام (١٨٩٦) للنقل بين البصرة والعشار، وشركة (تجارة مراكب البصرة) التي تأسست عام (١٩١٢)، وفي العام نفسه تم التخطيط لإنشاء مشروع (الترامواي) الكهربائي الذي يستخدم للمواصلات بين بعض مناطق بغداد[١١٦].

كما شهد قطاع النقل النهري تطورًا ملحوظًا منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان الوالي رشيد باشا الكوزكلي أول من سعى لإدخال البواخر إلى العراق؛ ففي عام ١٨٥٥م دعا الوالي المذكور جماعة من التجار، وعرض عليهم تأسيس شركة للملاحة النهرية يكون نصف رأس مالها من الحكومة، والنصف الآخر من التجار، وبعد موافقتهم أرسل طلبًا لمعامل (اتنويرب) في بلجيكا لصنع باخرتين، وبعد إنجازهما وصلتا إلى العراق في عام ١٨٥٨م، أي بعد موت رشيد باشا، ومنذ عام ١٨٦٢م كان سير البواخر بين بغداد والبصرة منتظمًا في مواعيد محددة، وكانت هناك شركتان للنقل بين بغداد والبصرة؛ الأولى بريطانية (بيت لنج)، والأخرى عثمانية[١١٧]، وأمر رشيد باشا بإنشاء الدمير خانة (دار الحدادة) في جانب الكرخ لصيانة البواخر والسفن، كما قام الوالي نامق باشا باستيراد باخرتين من بلجيكا للعمل في نهر دجلة، وذلك في عام (١٨٦١م)، ومن بعده اهتم الوالي مدحت باشا (١٨٦٩- ١٨٧٢م) بالنقل، حيث وصل عدد البواخر الحكومية الكبيرة في عهده إلى (٨) بواخر، وأسس شركة نهرية متخصصة للإشراف عليها، وتعد تلك البواخر من أوائل البواخر التي عبرت قناة السويس، ووصلت إلى أقصى ما يمكن باتجاه الشمال في دجلة والفرات[١١٨].

([١١٥]) علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ٢٦٧.

([١١٦]) علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ٢٦٧؛ حيدر صبري شاكر، **مرجع سابق**، ص ٤١.

([١١٧]) علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ٢٥٧.

([١١٨]) فردوس عبد الرحيم كريم، **مرجع سابق٩**، ص ٣٥٣.

فضلًا عن ذلك فقد ساعدت وسائط النقل التي دخلت العراق في ذلك الوقت على تعزيز الروابط بين الريف والمدينة لاسيما أن تغلغل رأس المال الغربي في الشرق الأوسط إلى جانب المصالح الاستراتيجية المتزايدة والمرتبطة بذلك التغلغل قد جعل الدول الأوروبية- وفي مقدمتها بريطانيا- تهتم بتطوير طرق ووسائل النقل في العراق، ومن ثم جاء اهتمام البريطانيين والألمان وغيرهم بالملاحة في دجلة والفرات وشط العرب، علمًا بأن البريطانيين قد أسسوا شركة " لنج" منذ عام (١٨٤٠م) للنقل في نهر دجلة، واستخدمت السيارات للنقل بين المدن، ولو بشكل محدود، منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن أعدادها أخذت تزداد تدريجيًّا بعد ذلك التاريخ. أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية، فقد حاول الألمان إنجاز مشروع سكة حديد بغداد- برلين، والذي أُنجز جزءٌ منه قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، والمتمثل في خط سكة حديد بلغ طوله حوالي (٧٤) ميلًا ربط بين بغداد وسامراء [١١٩].

وفي فترة تولي "حسين ناظم باشا" باشوية بغداد أمر بالاهتمام بالطرق لما لها من دور مهم في تسهيل تنقل الناس والبضائع، وأوعز إلى دائرة البلدية بتوسيع الطرق ولاسيما الطرق الرئيسية، وفرشها بالقير[١٢٠]، وأمر برفع القاذورات من الأزقة والحارات والأسواق، وطلب من عمال البلدية صبغ المحال التجارية باللون الأبيض، كما طلب استيراد ماكينات لرش الطرق بالماء، ويعد ناظم باشا أول من وضع تصميم الشارع الرئيسي، وقام برصفه، والذي سُمي فيما بعد باسم "جادة خليل باشا" (شارع الرشيد)، وشكل دائرة خاصة تهتم بالدُّور التي تمتلكها الولاية بغرض إنجاز الشارع المذكور، وقد

([١١٩]) علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ٢٥٧؛ ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون**، ص ٣٠٤.

([١٢٠]) القير: القار أو الزفت المخصوص لرصف الشوارع. (إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م، ص ٧٦٩).

باشرت دائرة بلدية الرُصافة هدم بعض الحوانيت المقامة في سوق العطارين لهذا الغرض[١٢١].

وفي عهد نامق باشا الصغير[١٢٢] تم تأسيس شركة لعربات تجرها الخيول، وتسير بانتظام بين بغداد وبعض المدن القريبة منها كالحلة وكربلاء وسامراء وبعقوبة، وهي الشركة التي أطلق العامة عليها اسم "الكومبانية"، واشترك في تأسيسها بعض أثرياء بغداد وكبار تجارها كعارف أغا وغيره[١٢٣].

النقل النهري:

في مجال النقل ما بين جانبي المدينة، فقد كان يربط بينهما جسر بُني من الخشب على قوارب ضخمة (عوامات، جساريات) تثبت بسلاسل، وتُصف عليها ألواحٌ خشبية لتيسير السير والعبور عليها، وتحت الجسر يوجد عدد من المقاهي، وبائعي المأكولات، ودائمًا ما كان الجسر ينقطع بسبب الأمطار أو العواصف، وظل هذا الجسر على وضعه إلى أن قام الوالي نامق باشا عام ١٩٠٢م بتجديده على الطراز الحديث، حيث قامت بصنعه مدرسة الصناعة، وقد فتح الجسر وسط احتفال كبير، وأرّخ العديد من الشعراء لافتتاحه[١٢٤]، وكان العبور على الجسر مقابل أجور تعرف برسوم العبور تُمنح بالالتزام، وعلى الرغم

([١٢١]) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا**، ص ١٣٢. علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ٢٥٧؛ حيدر صبري شاكر، **مرجع سابق**، ص٤٢.

([١٢٢]) نامق باشا الصغير: سياسي عثماني يُعَد من أهم رجال الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، خدم عند خمسة سلاطين عثمانيين، وعمل مستشارًا لدى أربعة منهم، أنشأ الأكاديمية الحربية العثمانية، وشغل منصب والي بغداد مرتين، كما شغل منصب سرعسكر (وزير الحربية)، ومنصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في الدولة العثمانية. وقد كان نامق باشا قبل تعيينه بمنصب والي بغداد مشيرًا في فيلق العراق، وقد اختلف مع الوالي محمد وجيه باشا حول الطريقة التي ينبغي أن يُحكم بها العراق وخصوصًا في موضوع ثورة العشائر بمنطقة الفرات الأوسط، وقد أدى هذا الأمر إلى استقالة محمد وجيه باشا بعد تأييد اسطنبول لرأي نامق. (عضيد جواد الخميسي، **بغداد من آخر والي مملوكي إلى آخر والي عثماني**، مجلة الحوار المتمدن، بغداد، العدد ٤٤٩٨، يونيو ٢٠١٤م).

([١٢٣]) علي الوردي، **مرجع سابق، ج٣، ص** ١٩.

([١٢٤]) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

من جمع مبالغ كبيرة من هذه الرسوم، إلا أنها كانت لا تُصرف على صيانة الجسر، أو تجديده باستمرار، إذ ظل الناس يعانون من انقطاعه المستمر، فمثلًا وردت شكوى من أحد الأفراد إلى صحيفة بابل عن انقطاع الجسر أربع مرات في شهر واحد[١٢٥]، وكانت إعادة إيصال الجسر مناسبة مهمة، حيث يخرج الناس بالمزامير والطبول فرحين بإيصال الجسر، والعبور عليه، وبسبب انقطاعات الجسر المتكررة، وقلة عدد الجسور، فقد اعتمد الناس على الزوارق والقفف في تنقلهم بين الجانبين، ومهما كانت الخدمات التي تؤديها، والأغراض التي تحققها إلا أنها لا تكفي للتعويض عن إقامة الجسور، وخصوصًا أن الكلفة العامة للنقل فيها أرخص، وعدد الأيدي فيها أقل، كما أن تحديد تعريفتها وثباتها تكون قاعدة لتنظيم المواصلات وحياة الناس وتنقلاتهم، فمثلًا عند إحصاء عدد المارين من الجانبين ليوم واحد نجد أنه بلغ تسعة عشر ألف عابر بين إنسان وحيوان من جانب الرصافة إلى الكرخ، وأربعة وعشرين ألف عابر بين إنسان وحيوان من جانب الكرخ إلى الرصافة[١٢٦].

أما بالنسبة للنقل المائي بين بغداد والولايات الأخرى- وخصوصًا أن بغداد مركز تجاري، وملتقى للطرق النهرية-، فإن البضائع المستوردة عن طريق الموصل والبصرة والمتجه إلى بغداد تتم بواسطة السفن الشراعية والأكلاك[١٢٧]، إلى أن أُدخلت البواخر

([١٢٥]) جريدة صدى بابل، العدد ١٤١، ١٣ رجب ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.

([١٢٦]) فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣٥٢.

([١٢٧]) الأكلاك: هي مجموعة من الأخشاب تُربط إلى بعضها مكونة مساحة مسطحة تطفو على قرب منفوخة توضع تحتها، وتشد بها، حيث اعتمدت حركة النقل النهري بين بغداد والموصل على هذه المراكب التي لا تستطيع السير إلا باتجاه مجرى الماء منحدرة إلى بغداد، قاطعة المسافة التي تبلغ ٣٠٠ ميل في ستة أو سبعة أيام، وهي مخصصة لنقل مختلف الحمولات من حنطة وشعير وفواكه مجففة وما عداها من بغداد إلى الموصل، حيث ترسو هذه الأكلاك عند الضفة اليمنى من نهر دجلة بجانب الكرخ أو على الضفة اليسرى للنهر في منطقة شريعة الأعظمية. (عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ١٨؛ ستيفن همسلي لونكريك، **العراق الحديث، ص ٥٦**).

التابعة لشركة لنج، وإدارة عمان العثماني (عمان عثمان إدارة سي) [١٢٨]. وكثيرًا ما فضل الناس البواخر التابعة لشركة "لنج" لانتظام رحلاتها، ومواعيدها، على خلاف البواخر العثمانية التي اتسمت بقلة كفاءتها، وعدم انتظام رحلاتها، وبطئها منذ بداية نشوئها، فقد كانت بواخر الإدارة العثمانية تقطع المسافة بين بغداد والبصرة في مدة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أيام، وفي رحلة العودة تستغرق وقتًا أطول، وربما تبلغ في موسم قلة المياه عشرة أيام أو خمسة عشر يومًا لكثرة جنوحها، لكن بواخر شركة "لنج" الإنكليزية كانت تقطع المسافة نفسها في رحلة الذهاب في مدة تتراوح ما بين ٥٣- ٦٠ ساعة، وفي العودة تستغرق رحلتها أربعة إلى خمسة أيام، إلى أن جاء مدحت باشا وقام بإعادة تشكيل شركة الإدارة العثمانية النهرية، وأصلح البواخر العائدة لها، واشترى بواخر جديدة لها تماشيًا مع خطة البناء والتطوير [١٢٩].

و في عهد مدحت باشا كانت هذه البواخر تقوم برحلات منتظمة بين بغداد وكلٍّ من استانبول ولندن مارة بالبصرة، وموانىء الخليج العربي، وبحر العرب، والأحمر، والمتوسط، وقد دأبت هذه الإدارة آنذاك على الإعلان عن سفرات بواخرها، وأسعار نقل المسافرين، والبضائع التجارية إلى مختلف المناطق في جريدة الزوراء، إلا أن تلك الرحلات أُلغيت بالتدريج بعد عهد الوالي مدحت باشا، واقتصر نشاط البواخر تقريبًا على السفر بين بغداد والبصرة، وقلت كفاءتها حتى تقرر في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر عرضها للبيع، ولكن لم يتقدم أحد لشرائها، فواصلت نشاطها، وفي عام ١٩٠٤م أصبحت إدارة عمان العثمانية تابعة للدائرة السنية، فأضافت للبواخر الأربعة التي كانت لديها باخرتين كبيرتين، وتميزت إدارة هذه البواخر خلال هذه المرحلة بالكفاءة العالية، ولكن عقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩م ألحقت إدارة البواخر الحميدية بنظارة النافعة، وصارت تعرف بالإدارة النهرية العثمانية، وعلى الرغم من ارتفاع عدد

([١٢٨]) فردوس عبد الرحمن كريم، **مرجع سابق**، ص ١١٤.

([١٢٩]) علي الوردي، **مرجع سابق**، ج٣، ص ٢٣٤.؛ فردوس عبد الرحمن كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٥٣.

البواخر إلى ثمانية إلا أنها عانت من سلبيات كثيرة منها عدم انتظام مواعيد سفر مراكبها، وقلة كفاءتها(١٣٠).

وفي سنة ١٩٠٥م قامت الدائرة السنية بشراء إدارة عمان العثماني بمبلغ قدره (٩.٥٠٠٠) ليرة عثمانية، حيث جرى تحويل المراكب الأربع، والتي تملكها الشركة العثمانية، وعدد من المنشآت ومكاتبها في بغداد والكوت والعمارة والبصرة، وحوض السفن الجاف في البصرة، والممتلكات الإدارية إلى الشركة الجديدة التي أطلق عليها تسميات مختلفة منها: إدارة البواخر الحميدية، ومكتب الملاحة الحميدي، لكن التسمية الشائعة كانت (الشركة الحميدية)(١٣١).

وقد حاولت الحكومة العثمانية عقد اتفاقٍ مع شركة " لنج" يقضي بدمج الإدارة النهرية مع الشركة البريطانية، على أن تكون الادارة بريطانية والعلم عثمانياً،٢ وعندما وصل خبر الاتفاق إلى ولاية بغداد احتج أهلها بشدة؛ لأن ذلك يؤدي إلى احتكار البريطانيين للملاحة، ورفعهم لأسعار النقل، وشحن البضائع مما دفع الحكومة إلى التخلي عن هذا المشروع، إلا أنها عادت ووافقت عليه في عام ١٩١٤م، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى دفع الدولة إلى الاستيلاء على جميع البواخر لاستخدامها في الأغراض العسكرية(١٣٢).

ومن المعلوم أن استعمال الزوارق والقفف والسفن يتطلب وجود مشارع أي مناطق منخفضة ومستوية تصلح لوقوف المراكب بحيث يستطيع الناس الركوب فيها، أو النزول منها بسهولة ويسر، وتزداد أهمية المشرعة على مدى حاجة الناس إلى العبور من منطقة معينة دون أخرى، ولذا تزداد أهمية المشارع في المناطق القريبة من الأسواق، حيث

(١٣٠) ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون**، ص ٣٠٤.

(131) Great Britain .Public Record Office ed.: **Accounts And Papers 1867, Baghdad:, October 1912,vol .67 , p195.**

لمى عبد العزيز ، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٢١١.

(١٣٢)علي الوردي، **لمحات اجتماعية**، ج٣، ص ٢٣٤.

تزداد الحاجة إلى نقل السلع، أو أهل الأعمال والمصالح بين الجانبين، وتكون المشارع عادة متقابلة بين الجانبين، ولكن ليس من الضروري أن يكون التقابل تامًّا، أو دائمًا؛ لأن وجود المشرعة يتوقف على طبيعة الشاطىء، وعلى منافذ المسالك العامة. وكانت تُستوفى رسوم الشريعة من كل واسطة من وسائط النقل النهرية المحملة بالبضائع، والتي تقوم بتفريغ حمولتها على المشارع، والتي تراوحت قيمتها في عام ١٩٠٩م بين عشر بارات(١٣٣) وخمسة قروش حسب حجم ونوع الواسطة وحمولتها(١٣٤).

وبتوجيه من الوالي أقدمت بلدية بغداد على توسيع نشاطها ليشمل وسائط النقل النهري، فقد انتفعت من قيامها بشراء أربعة مراكب نهرية على نفقتها للاستفادة من وارداتها من جهة، وتيسير سبل النقل النهري من جهة أخرى، وقررت تسيير اثنين منها في نهر الفرات، واثنين فى نهر دجلة، وعند وصول أول مركب من هذه المراكب الذي سُمي باسم "بايكنجي" قررت إدارة البلدية تسييره في نهر دجلة، ولغرض إجراء اختبار لمعرفة مدى صلاحيته، وسرعة سيره، فقد تمت دعوة الأهالي لنزهة إلى "السيد إدريس" على ظهر المركب مجاناً. ووفقًا لنظام تسيير المراكب فقد تقرر تسييره أربع مرات في اليوم كالآتي:

- الساعة الثانية والنصف صباحًا.
- الساعة الخامسة والنصف صباحًا.
- الساعة الثامنة والنصف صباحًا.
- الساعة الحادية عشرة والنصف صباحًا(١٣٥).

---

(١٣٣) بارة: نقد معدني ضُرب في عهد السلطان مراد الرابع، وزنها يزيد عن خمسة قراريط، أبطل العمل بها سنة ١٨٣٢م، حيث سُك نقدٌ من نوع القرش، وكان القرش الواحد يساوي أربعين بارة، والبارة الواحدة تساوي ثلاث أقجات، والأقجة تساوي ثلاثة بول (طابع). (سهيل صابان، **المعجم الموسوعي**، ص ٣٦٦).

(١٣٤) فردوس عبد الرحمن كريم، **مرجع سابق**، ص ٣٥٣.

(١٣٥) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا**، ص ١٣٢.

وكانت إدارة البلدية تستوفي رسومًا من الركاب حسب مواقع الجلوس؛ فكانت أجرة راكب الدرجة الأولى ثلاثة قروش[١٣٦] صاغ، وأجرة راكب الدرجة الثانية قرشين، ويُستوفى نصف المبلغ المذكور من الضباط وأصحاب الرتب. كما أوصت دائرة البلدية بشراء ثلاثة مراكب جديدة لتسييرها في نهري دجلة والفرات، وقد شرعت البلدية بتوزيعها بعد وصولها؛ فخصصت واحدًا منها للنقل بين بغداد وسامراء، والثاني في مركز بغداد، والثالث في نهر الفرات ما بين "مسكنة"[١٣٧] وناحية "المسيب"[١٣٨].

وفي عهد الوالي " نامق باشا " حدثت جملة تطورات في مجال المواصلات؛ فقد قامت في نهر دجلة منذ عام ١٨٦٢م مواصلات منتظمة لنقل البريد والمسافرين والبضائع بين بغداد والبصرة؛ فقد عملت أربع بواخر؛ اثنتان منها إنجليزيتان، واثنتان عثمانيتان، وكانت القوارب تصل البصرة كل ستة أسابيع، وبحلول عام ١٨٦٦م قلَّ هذا الوقت إلى مرة كل أسبوعين[١٣٩].

---

(١٣٦) القرش: عملة عثمانية فضية، وكانت تزن ٦ دراهم، وكان القرش على نوعين؛ قرش صاغ، وقرش رائج، والقرش الصاغ يسمى أحيانًا بـ (القرش الصحيح أو الخالص)، ويسمى أحيانًا أخرى بـ (القرش الرومي)، أما القرش الرائج فيُسمى بـ (المحمودي) نسبة إلى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨هـ ـ ١٨٣٩م)، وكان القرش الصاغ يساوي ٤٠ بارة، أما القرش الرائج فيساوي ربع القرش الصاغ، ولم تستعمل الحكومة العثمانية اسم القرش الرائج، ولم تستخدمه، بل استعاضت عنه بعشر بارات. للمزيد من التفاصيل يُنظر: خليل علي مراد، **سجلات المحكمة الشرعية بالموصل مصدرًا لدراسة أسواقها في العهد العثماني**، مجلة دراسات موصلية، العدد ١٠، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٩).

(١٣٧) مسكنة: بالقرب من حلب. (نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا، ص ١٥٥، ح ٣٠).**

(١٣٨) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا**، ص ١٣٣.

(139) I.O.R. L/pts/10/213, Summary of Events in Turkish Iraq for the Month of November, 1911, p.1.

إيناس سعدي عبد الله، **تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ـ ١٩١٨م**، بناية المكتبة البغدادية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص ٤٤٠.

وقد حظيت وسائل النقل باهتمام سلطات الاحتلال البريطاني بدافع المقتضيات العسكرية، إذ شهدت هذه الوسائط إبان هذه المرحلة تطورًا في أنماطها؛ فقد أدخلت بريطانيا أنواعًا جديدة من العربات، خُصص قسمٌ منها لنقل المسافرين، عُرف علميًّا باسم "الربل"، في حين تم تخصيص القسم الآخر لنقل البضائع، واتصف كلا النوعين بالسرعة المنخفضة، ولا سيما النوع الثاني؛ لأن عجلاته كانت من الحديد، ولم تغطَّ بطبقة من المطاط لتسهيل حركتها(١٤٠).

الخدمات الصحية:

تعد الصحة أحد أعمدة الكيان الاجتماعي، وهي تقوم بالأساس على نوع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، كما تعكس صورة الأحوال الاجتماعية، ودرجة تقدمها أو تأخرها. كما تعد مقياسًا للأحوال الاجتماعية، ودرجة تقدمها أو تأخرها؛ لارتباط الصحة بمستوى المعيشة والتعليم، وكانت الحالة الصحية في غاية التدهور والانحطاط، واعتمدت على الشعوذة، والدجل، والخرافات، والجهل المخيم على معظم السكان بسبب عدم اهتمام الحكومة بالإجراءات، والتوعية الصحية، فمثلًا لم يهتم الولاة بالنظافة العامة للمدينة، أو توفير المياه الصالحة للشرب، أو اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأوبئة التي تفد إلى بغداد، كما لم تبذل السلطات جهودًا ملموسة في مجال ردم البرك والمستنقعات التي تخلفها الفيضانات التي تتعرض لها بغداد دائمًا، والتي كانت مصدرًا للأوبئة كالملاريا والحمى والكوليرا(١٤١).

وقد كانت المناطق المفتوحة ما بين الأسواق والبيوت مكانًا لتجمع القمامة، وجثث الحيوانات، مشكلة مصدرًا للجراثيم والميكروبات. ولفقدان المجال لتصريف المياه القذرة أثر كبير في انتشار الجراثيم والأمراض كالسل، والأمراض الزهرية؛ لأن تخزين المياه

---

(140) F.O. 371/148/2490, The Baghdad Railway Convention of March 1903, part I.p.138.

(١٤١) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية في ولاية بغداد ١٨٦٩- ١٩١٧م**، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب- جامعة الموصل، العدد ٥٢، ٢٠٠٨م، ص ١٢٣.

القذرة مدة طويلة، وعدم اهتمام الأهالي بتنظيفها بصورة مستمرة مرة كل شهر على الأقل، أو استخدام المواد المطهرة يسبب الروائح الكريهة التي تفسد هواء الدور، وفي بعض الأحيان تتسرب إلى مياه النهر مختلطة مع مياه الشرب فاتحةً الطريق واسعًا أمام جميع الأمراض السارية، ولا يقتصر الأمر على البيوت فقط، وإنما على الأماكن العامة كالخانات والحمامات. وقد كان وجود الحيوانات الداجنة كالخيل وما شاكلها في البيوت أيضًا منشأً للعديد من الجراثيم والميكروبات التي تسبب الأمراض، حيث يقتضي الأمر عزل اسطبلات الحيوانات عن المنازل، ووجوب الاعتناء بالنظافة، ومن ثم نستدل على أن جميع الأماكن والخانات كانت مركز تجمع الجراثيم والميكروبات(١٤٢).

وأمام الأوضاع الصحية المتردية التي عاشتها المدن العراقية، وافتقارها إلى أبسط الخدمات الصحية لم يكن مستغربًا أن تجتاحها الأمراض الوبائية، وبشكل مخيف ومريع، لتذهب ضحيتها أعداد كبيرة من السكان؛ حيث تفشى وباء الطاعون في الأعوام ١٨٣١، ١٨٦٧، ١٨٧١، ١٨٧٥، ١٨٨١، ١٨٨٧(١٤٣).

أما مرض الكوليرا فقد اجتاح ولاية بغداد في أعوام ١٨٤٦، ١٨٦٥، ١٨٧١، ١٨٨٧، ١٨٨٩، ١٨٩٤، ١٨٩٩، ١٩٠٤، ١٩١٠(١٤٤).

ولم تقتصر الأمراض التي اجتاحت ولاية بغداد على هذين الوباءين، بل اجتاحتها أمراض أخرى كالحمى التيفودية والملاريا، ومما زاد من تردي الأوضاع الصحية في عموم الولايات العراقية ومنها بغداد هو عدم اتخاذ السلطات المحلية أية إجراءات وقائية

(١٤٢) **جريدة صدى بابل**، العدد ٤، ١٣ رجب١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م؛ فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣١٣.

(١٤٣) لقاء شاكر الشريفي، **الطاعون عام ١٨٣١م وأثره على الحياة العامة في بغداد**، مجلة جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية، عدد ١، مارس ٢٠١٨م، ص ١٧٩.

(١٤٤) **جريدة صدى بابل، العدد ٦٤، ٢٨ شوال ١٣٢٨هـ/١٩١٠م**؛ لقاء شاكر الشريفي، **الطاعون**، ص ١٨٣.

لتفادي انتشار مثل هذه الأمراض إلى المناطق المجاورة، واقتصرت إجراءاتها الوقائية على منع الاتصال بين الأماكن المصابة وبقية المناطق المجاورة[١٤٥].

دوائر الصحة والحجر الصحي:

بدأت الدولة العثمانية بالاهتمام بأمور الصحة العامة منذ سنة ١٨٣٨م، حيث قامت في تلك السنة بتطبيق نظام الحجر الصحي، وأصدرت بعد سنتين أي في سنة ١٨٤٠م نظامًا خاصًّا به أسمته بـــ (نظام الكورنتينا)، واستمرت في إصدار أنظمة فرعية كثيرة لهذا النظام حتى عام ١٨٧١م[١٤٦].

وقد اقتصرت هذه الدوائر على دائرة صغيرة للصحة كانت تزاول أعمالها في مدينة بغداد منذ عهد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥٣- ١٨٥٧م)، ويرأسها طبيب يعرف بـــ (رئيس صحة الإيالة)، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من دوائر الحجر الصحي (الكرنتينة Quarantine) بُثت في بعض المراكز الحدودية للإيالة[١٤٧].

وعرفت هذه الدوائر في بداية تأسيسها بـــ (مديرية كرنتينة بغداد)، ثم تغير اسمها في تسعينيات القرن التاسع عشر إذ صارت تعرف بـــ (مفتشية صحة الولاية)، وكان الهيكل الإداري لهذه الدائرة يتألف من مدير كان طبيبًا في غالب الأحيان، ومفتشٍ لدوائر الحجر الصحي الفرعية، ومحاسب، وعدد من الموظفين[١٤٨].

---

(١٤٥) **ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٦، ص ٢٦٧١.**

(١٤٦) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٤٤٣.

Roderic.H.Davision ,Reform in the Ottoman Empire 1856-1876,New Jersey,1963,p.161.

(١٤٧) لمى عبد العزيز، واقع الخدمات الصحية في ولاية بغداد، ص ١٢٧.

Roderic.H.Davision ,Reform in the Ottoman Empire 1856-1876,New Jersey,1963,p.161.

(١٤٨) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م، ص ٧.

ومن أبرز المهام التي أسندت إلى هذه الدوائر الصحية فحص الجنائز التي ترد إلى المدن المقدسة تمهيدًا لدفنها، مع إعطاء الأولوية للجنائز التي مضى وقت أطول على وفاتها على الجنائز الحديثة للحيلولة دون انتشار الأمراض. كما تولت دوائر الكرنتينة الفرعية مهمة الإشراف الصحي على دخول الزوار إلى العتبات المقدسة، إذ شددت هذه الدوائر من إجراءاتها عند ظهور أي وباء في المدن الإيرانية من خلال القيام بحجز الوافدين مدة عشرة أيام قبل التصريح لهم بالدخول، وفي مقابل ذلك فرضت هذه الدوائر رسومًا على الزوار الداخلين على الشكل الآتي:

أولًا: رسم قدره عشرة قروش يتم استيفاؤه من كل زائر.

ثانيًا: رسم فحص مقداره (٥٠) قرشًا عن كل جنازة يتم دفنها في مدن العتبات المقدسة.

ثالثًا: رسوم فحص كل جثمان يدخل إلى الولاية ليُدفن في مدن العتبات المقدسة.

وعلى الرغم من ضخامة الإيرادات التي كانت تستوفيها هذه الدوائر، والتي وصلت في عام ١٣٢٢ه/ ١٩٠٤م إلى سبعمائة وواحد وخمسين ألفًا وثلاثمائة واثنين وأربعين قرشًا، إلا أنه لم يتم استغلال هذه الإيرادات لتحسين الأوضاع السلبية التي كانت تعاني منها هذه الدوائر، والتي انعكست سلبًا على عمل هذه الدوائر التي افتقرت بداياتها إلى أبسط الشروط الصحية؛ فهي عبارة عن خيام وصرائف تم تشييدها على أرض رطبة يواجه فيها نزلاؤها الأمرَّين لا من حيث الرطوبة فحسب، بل لما يُقدم إليهم من طعام رديء، وماء ملوث لدرجة أن بعض الأصحاء وقعوا صرعى المرض في تلك البنايات التي كانت تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية، واستمر تردي الحالة الصحية عما هي عليه حتى الاحتلال البريطاني لولاية بغداد في مارس ١٩١٧م[١٤٩].

ولذا أوجب "نظام الإدارة العمومية الطبية" الذي أصدرته الدولة العثمانية في ٣ جمادى الأول ١٢٨٨هـ/ ٢١ يوليو ١٨٧١م على كل بلدية من بلديات مدن الولايات أن تُعين طبيبًا ومعاونًا له في المدن الكبيرة، وذلك "ليعاين المرضى مجانًا مرتين في الأسبوع في محل يتعين ويُعلن من طرف إدارة البلدية"، وهو مسئول عن الصحة العامة في داخل

(١٤٩) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية، ص** ص ١٤٣، ١٤٤.

المدينة، وتقوم البلدية بدفع راتبه، ولكنه يكون مرتبطًا "بإدارة الأمور الطبية" التي أُنشئت في استانبول في سنة صدور هذا النظام، ويتلقى تعليماته منها. كما أوجب النظام على بلدية المدينة أن تقوم أيضًا بفتح صيدلية عامة تزود الفقراء بالأدوية مجانًا(١٥٠).

وقد عاشت ولاية بغداد- كحال ولايات العراق الأخرى- خلال فترة السيطرة العثمانية (١٥٣٤-١٩١٧م) في ظروف سيئة عَمَّ فيها الفقر والجهل والمرض، ومن ثم كانت الحالة الصحية لعموم سكانها في غاية التدهور والانحطاط مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة كالطاعون والجدري والملاريا وأمراض أخرى(١٥١).

كما كان من اهتمامات دوائر البلدية في بغداد مراقبة الصحة العامة؛ ففي ولاية ناظم باشا أمر "مفتشية الصحة" التابعة لبلدية بغداد بإجراء التلقيح ضد الجدري للأطفال في المكاتب (المدارس) الرسمية والأهلية وغيرها، وذلك على حسب ما جاء في بلاغ "مفتشية الصحة"، وتم نشره في جريدة صدى بابل، فذكر" أن الذين لم يتم تلقيحهم باللقاح ضد الجدري بيد واحدة أن يكون في اليد الثانية أيضًا حفظًا لهم، فعليهم أن يراجعوا البلدية، ووكيل مفتش الصحة، وفي المنطقة الثانية موسى أفندي، وفي المنطقة الثالثة جميل أفندي في جانب الكرخ، والطبيب السيار على عموم المكاتب ضياء أفندي(١٥٢).

وقد أشرفت مديرية (كرنتينة) ولاية بغداد على دوائر (الكرنتينة) التي بُثت في عدة مدن تقع على الحدود الشرقية للولاية، وفي مدن العتبات المقدسة، وبعض المدن الكائنة في الطرق الموصلة إليها، وذلك لكثرة الزوار الإيرانيين الذين يفدون لزيارتها. وتألفت هذه الدائرة في السنوات ١٨٧٥- ١٨٨٥م من (مدير) وكان طبيبًا في معظم الأحيان، ومن (مفتش) لدوائر الحجر الصحي الفرعية، ومحاسب، واثنين إلى ثلاثة موظفين للأعمال

---

(١٥٠) ج . ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٥٦**؛ نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا، ص ١٣٥.**

(١٥١) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية في ولاية بغداد (١٨٦٩- ١٩١٧م)**، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب- جامعة الموصل، عدد ٥٢ لسنة ٢٠٠٨م، ص ١٢٣.

(١٥٢) نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا**، ص ١٣٣.

الكتابية، وقد ألغيت وظيفة (المدير) في عام ١٨٨٦م، وأصبح المفتش منذ تلك السنة مسئولًا عن تصريف شئون الدائرة[١٥٣].

المستشفيات:

لم تتفق المصادر التاريخية على تحديد تاريخٍ لافتتاح أول مؤسسة صحية رسمية في ولاية بغداد، ففي الوقت الذي ترجح فيه بعض المصادر أن أول محاولة رسمية تعود إلى عام ١٧٦٦م عندما تم افتتاح ما عرف (بدار العزل)[١٥٤]، نجد مصادر أخرى تذكر أن أول مستشفى تم بناؤه في بغداد هو الذي قام ببنائه الوالي مدحت باشا على شاطىء دجلة في جانب الكرخ، وقد جُمعت له التبرعات من أغنياء ووجهاء بغداد[١٥٥]، وتم افتتاحه في عام ١٨٧٢م باسم "خسته خانة الغرباء"، أي "مستشفى الغرباء"، وكان في البداية أشبه شيء بدارٍ للعجزة، واحتوى المستشفى على ٥٠ سريرًا، وضم عددًا من الأقسام، منها أمراض الباطنة، الجراحة، فضلًا عن جناح خاص للمساجين والمعتوهين والعواهر[١٥٦]، ولم يكن الأهالي في تلك الفترة يستسيغون إيداع مرضاهم في مستشفى حكومي، بل جرت العادة أن يعتنوا بمرضاهم في بيوتهم، وكانوا يعتقدون أن الحكومة تقوم بقتل المرضى لا بعلاجهم، ولهذا كان المستشفى الذي بناه مدحت باشا مخصصًا للغرباء الذين ليس لهم أقارب يعتنون بهم في بيوتهم، ولم يلجأ إليه في الواقع سوى المعوزين والمتسولين والعجزة، وكان قد خصص فيه جناح خاص للمساجين والمعتوهين والعواهر[١٥٧].

([١٥٣]) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٤٤٤.

([١٥٤]) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٠؛ جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ١٥٨.

([١٥٥]) علي الوردي، **مرجع سابق**، ج ٣، ص ٢٥٠؛ عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٤؛ ج. ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج ١، ص ٢٥٠.**

([١٥٦]) أيمن رمضان إسماعيل: إصلاحات مدحت باشا في العراق ١٨٦٩- ١٨٧٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وان يوزونجوييل– تركيا، ٢٠١٧م، ص ٨٨.

([١٥٧]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٧٨؛ كمال السامرائي، **الأمراض النسوية في التاريخ القديم وأخبارها في العراق الحديث**، دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨١م، ص ٢٠٦؛ ج.ج. لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي**، ١/ ٢٥٤؛ خريطة بغداد من الأرشيف العثماني، ملحق رقم (٤)، جزء ١، ٢.

وقد تعرض المستشفى للإهمال بعد عزل مدحت باشا، وقلت المنفعة منه تدريجيًّا حتى كادت تنعدم، وأصيبت بنايته بشقوق، واستمر المستشفى على هذا الحال حتى ولاية قدري باشا عام ١٨٧٨م، والذي أعاد ترتيب مأموريه وملازميه، وتهيئة لوازمه من الأدوية والآلات والأدوات الطبية، فضلًا عن استحداث جناح المساجين والمعاقين والمعتوهين، إلا أن المستشفى المذكور سرعان ما أصابه الإهمال ولاسيما بعد نقل الوالي قدري باشا، ثم انتهى أمر المستشفى نهائيًّا عام ١٣٠٩ه/ ١٨٩١م[١٥٨].

وعندما تولى "نامق باشا الصغير" ١٨٩٩– ١٩٠٢م ولاية بغداد قام بإنشاء ثاني مستشفى في بغداد بجانب الرُصافة شمال باب المعظم، والذي أطلق عليه (مستشفى نامق باشا)، وقد تم افتتاحه في الأول من ذي الحجة من عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م[١٥٩]، وعُدَّ هذا المستشفى أفضل من المستشفيات السابقة لعدة أسباب منها: تعدد أقسامه التي اشتملت على أقسام عدة منها: باطنة وجراحة، وعيون، ونسائية، وردهة خاصة للعمليات، فضلًا عن قسم خاص للمرضى المجانين، وصيدلية، كما أُلحق بالمستشفى عدد من المرافق الخدمية، وضمَّ قسمًا خاصًّا بالتحاليل والتلقيحات[١٦٠]. وكان تحضير الأدوية يجري على الطريقة اليونانية العربية[١٦١]، وتولى إدارة المستشفى في تلك الفترة مجموعة من الأطباء أمثال: دكتور نظام الدين للأمراض الباطنية، ودكتور ذهني بك للأمراض الجلدية، ودكتور سامي سلمان لأمراض العيون، ودكتور مظفر بك لأمراض الزهري، فضلًا عن مجموعة إداريين من الممرضين والموظفين والمستخدمين[١٦٢].

([١٥٨]) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٢.

([١٥٩]) جريدة الزوراء، العدد ١٨٧٣، ٢ ربيع الأول ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م؛ علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٥١.

([١٦٠]) جريدة الزوراء، العدد ١٨٧٣، ٢ ربيع الأول ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م؛ لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٤.

([١٦١]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٥١.

([١٦٢]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٩ه/ ١٩٠٢م، ص ٢٩٦.

وقد أُسندت مهمة إدارة المستشفى بعد ذلك، والإنفاق عليه إلى دائـــرة بلديـــة بغـــداد الأولى[١٦٣]. وعلى الرغم من أن الطاقة الاستيعابية لهذا المستشفى وصـــلت إلـــى (١٣٠) مريضًا، فإن البلدية لم تكن تسمح باستقبال أكثر من (٨٠) مريضًا بسبب الإنفاق المـــالي؛ لأن البلدية تولت دفع نفقات إيواء المرضى، وإطعامهم، وعلاجهم بكلفة يومية تقدر بثلاثة قروش عن كل مريض[١٦٤].

وفي بداية عهد الدستور تقرر نقل هذا المستشفى إلى بناية المستشفى الأول الذي بنـــاه مدحت باشا في جانب الكرخ، فاستعيدت البناية مـــن دائـــرة المعـــارف، وتحـــول إليهـــا المستشفى الجديد، وتم تعيين الدكتور محمد كاني بك لإدارته، والذي كان رجلًـــا قـــديرًا، وجراحًا ماهرًا، فوضع نظامًا دقيقًا لإدارة المستشفى، كما أُسندت وظائف التمريض لأول مرة إلى النساء، حيث قامت بها جماعة من الراهبات الفرنسيات، فكن خير عامل لرقـــي المستشفى، وبدأ بهن طور جديد من النظام والترتيب[١٦٥].

وكان المستشفى الثالث في بغداد هو مستشفى "المجيدية" (مجيدية خسنه خانسى)[١٦٦]"، وقد أقيم في القصر الذي بناه مدحت باشا في "بستان النجيبية" لضيافة الشاه ناصر الـــدين، وكان افتتاحه في عام ١٨٧٩م عندما عُين رجب باشا واليًا بالوكالة، وقـــد أضـــاف هـــذا

---

(١٦٣) جريدة الزوراء، العدد ١٩٠٤، ٧ صفر ١٣٨٩هـ/ ١٩٠١م.

(١٦٤) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٤.

(١٦٥) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٥١؛ هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، **تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩م، ص ٥٦.

(١٦٦) المجيدية: أطلق عليها هذا الاسم تيمنًا باسم السلطان عبد المجيد والد السلطان عبد الحميد، إذ تم تشييد هذا المستشفى على أرض تعود إلى والي بغداد محمد نجيب باشا (١٨٤٢- ١٨٤٩م) على الضفة اليسرى لنهر دجلة بجانب الرُصافة. (علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٥٢؛ لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٦).

الوالي إلى القصر غرفًا واسعة في المكان الذي فيه ردهات المستشفى، وجعله مستشفى عسكريًا[١٦٧].

واستمر هذا المستشفى في تقديم خدماته العلاجية حتى الاحتلال البريطاني لبغداد، حيث اتخذته القيادة العسكرية للجيش البريطاني المحتل مقرًّا لمستشفاها العسكري تحت اسم المستشفى البريطاني رقم (٢٣)[١٦٨].

وفي أيام الوالي "نامق باشا" شُيِّد مستشفى ثانٍ للغرباء في جانب الرصافة خارج باب المعظم، وقد غُرست أمامه حديقة غنَّاء، وفي عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أجريت مراسم افتتاحه، ودامت مدة وهو يزخر بالمرضى، ثم انقلب وأصبح مستشفى للأمراض العقلية، ثم أصبح بعد ذلك بناءً للسجن المركزي للواء ببغداد[١٦٩].

كما تم تشييد مستشفى آخر عُرف باسم "مستشفى مئير إلياس"، ويقع خارج باب المعظم مقابل تكنة (الكرنتينة)، وأجريت مراسم افتتاحه عام ١٩١٠م، وقد فَتح بابه الوالي "ناظم باشا" بيده، وهذا المستشفى باقٍ إلى الآن[١٧٠].

أما فيما يخص الصيدليات، فقد أشارت المصادر إلى وجود (٦) صيدليات في ولاية بغداد، ثم ازداد عددها إلى (١٣) صيدلية عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م[١٧١]، وقد وُجهت انتقادات كثيرة لهذه الصيدليات بسبب أن مصدر تجهيزها بالأدوية كان يتم من قبل بعض التجار المستوردين للأدوية، وهذا الاستيراد لا يخلو من السلبيات؛ إذ استغل هؤلاء التجار الحاجة إلى الأدوية، فكانوا يبيعون أدويتهم التي انتهى أمد صلاحيتها للاستعمال، وبأسعار

([١٦٧]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٥٢؛ هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، **تاريخ الطب في العراق**، ص ٥٦.

([١٦٨]) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٣٧؛ عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٣.

([١٦٩]) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٤.

([١٧٠]) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٣٥.

([١٧١]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٢٩ه/ ١٩١١م، ص ١٨٦.

عالية[١٧٢] مما أجبر الكثير من الفقراء على عدم شراء الدواء لضعف إمكانياتهم المادية، وأمام ذلك فضل الكثيرون الاعتماد على الأعشاب والوصفات الموجودة لدى العطارين[١٧٣].

خدمات البريد والتلغراف والبرق:

لم تظهر في العراق أية مؤسسة بريدية تؤدي خدمات بريدية منتظمة عثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر، وقبل هذا التاريخ كان يتم نقل البريد بطرق عديدة منها ما يتم بواسطة المسافرين الذين كانوا ينزلون إلى خانات المسافرين ليتعرفوا فيها إلى شخص عازم على السفر إلى البلدة التي يقصدونها، فيرجونه إيصال مكتوبهم، وقد يتخصص شخص معين لهذا الغرض، فيأتي الناس إليه بمكاتيبهم وهو يجمعها عنده انتظارًا لمسافر يحملها[١٧٤].

وكان يوجد بريد السعاة المعروفين (بالتتارية)[١٧٥] الذين يقومون بنقل البريد بين بغداد واستانبول[١٧٦]، وكان هناك خط بريدي آخر أُطلق عليه بريد الخيل من بغداد إلى الموصل– ماردين– ديار بكر– سيواس– كينارجي– أزمير ثم استانبول. وبريد الهجن (الجمال) إلى حلب الذي يمر بمدن الدليم (الرمادي) ودير زور، قاطعًا الرحلة في (١٥) يومًا[١٧٧].

([١٧٢]) لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية**، ص ١٤١.

([١٧٣]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م، ص ٧٤؛ جريدة الزوراء، العدد (٨٠٤)، ١١ شعبان لسنة ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.

([١٧٤]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٤١.

([١٧٥]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٩ه/ ١٩٠١م، ص ١٨٧.

([١٧٦]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٩ه/ ١٩٠١م، ص ١٨٧.

([١٧٧]) جريدة الزوراء، العدد ٢١٤٥، ٦ شعبان ١٣٢٥ه/ ١٩٠٧م؛ لمى عبد العزيز مصطفى، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٦٨؛ إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية**، ص ١٧٢.

- Great Britain .Public Record Office ed.: **"Memorandum"**.London ;H.M. Stationray Office,1920, Memorandum ,31 December 1938., p.248.

أمـــا الحكومـــة فكـــان لهـــا رجـــال مختصـــون بنقـــل بريـــدها اشـــتهروا باســـم "طاطران"ـــــــــــــ أي التتر ـــــــــــــ، وكان هؤلاء يركبون الخيول أو الجمـــال السريعة التي تُبدَّل في نقاط معينة أثناء الطريق، وكان للقناصل رجال مختصـــون بنقـــل بريدهم على هذا المنوال أيضًا(١٧٨).

وفي سنة ١٨٦٨م تأسست في ولاية بغداد أول خدمة بريدية عامة، ولكنها لـــم تكـــن عثمانية، بل كانت تابعة لحكومة الهند البريطانية، واستمرت الخدمة البريديـــة البريطانيـــة بالعمل بصورة منتظمة طوال عشر سنوات شملت خلالها عددًا من مدن الولاية وبخاصـــة مدنها الواقعة على نهر دجلة جنوبي بغداد(١٧٩).

وبدأت الدولة العثمانية بالاهتمام بأمر البريد كخدمة ضرورية من الخدمات العامة قبيل مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر(١٨٠)، وانتشرت المكاتب البريدية في معظم المدن العثمانية ومنها مدن العراق، حيث كانت هذه المكاتب منـــذ ســـنة ١٢٨٧هـــ/ ١٨٧٠م مرتبطة بالإدارة العامة للبرق والبريد لوزارة الداخلية، ومن ثم ارتبطت كل دوائر البريـــد والبرق المنتشرة في الولايات العراقية المركزية الأخرى بالبريد والبرق في بغداد(١٨١).

([178]) Christina Phelps Grant, **The Syrian Desert**,Caravans, travel and exploration, London; Black,1937,p.241-250.

علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٤١.

(١٧٩) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ٤٣٨.**

Charles Issawi**,ed.The Economic History Of The Middle East,1800-1914,** Chicago, London: University of Chicago Press. 1966,vol.3,pp.146-150.

(١٨٠) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ٤٣٨.**

(١٨١) إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية في العراق إبان العهد العثماني**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ٢١، أغسطس ٢٠٠٠م، ص ١٧٣

Vital Cuinet, **La Turquie d'Asie Geographie Administrative Statistique Descriptive Et Raisonnee De Chaque Province De lAssie-Mineure**,Ernest Leroux,Editeur,paris,1894 ,Tom 3,p.11

ثم بدأ الاهتمام بالبريد الحديث في الدولة العثمانية سنة ١٨٦٩م؛ ففي هذه السنة صدر نظام البريد العثماني، وكانت أول وسيلة منتظمة لنقل البريد هي العربات والقوافل، وبعد سنة ١٩٠٠م ألغيت وظيفة السعاة (التتار)، وأصبح البريد ينقل بواسطة السكك الحديدية، وسرعان ما انتشرت المكاتب البريدية في معظم المدن العثمانية ومنها المدن العراقية، وكانت هذه المكاتب منذ سنة ١٨٧٠م مرتبطة بالإدارة العامة للتلغراف والبريد التابعة لنظارة الداخلية، وقد ارتبطت كل دوائر البريد والتلغراف المنتشرة في الولايات العراقية الأخرى بإدارة البريد ببغداد(١٨٢).

وقد اهتم مدحت باشا بالبريد عندما تولى ولاية بغداد سنة ١٨٦٩م؛ لإدراكه لأهمية هذه الخدمات في حياة البلاد العامة، لذلك سعى إلى ربط المدن العراقية ببعضها البعض بأسلاك التلغراف، وانتظمت عملية نقل البريد في عهده، كما شجع عملية التوفير لدى المواطنين؛ فعمد إلى فتح صناديق للتوفير في بغداد، وقد بلغت الإيداعات بعد مرور عشرين يومًا من افتتاح الصناديق (٣١٢,٦٧٧) قرشًا، وكان لهذه المبادرة صداها الطيب لدى المواطنين الذين أقبلوا عليها إقبالًا شديدًا(١٨٣).

ومنذ عام ١٨٧٨م تم توقيع الاتفاقية البريدية الدولية التي أُبرمت في باريس في تلك السنة، وقامت الدولة العثمانية بالتوسع في إنشاء مكاتب البريد في كل مدن وولايات العراق ومنها ولاية بغداد التي بدأت دوائر البريد البريطانية منذ ذلك الحين تواجه فيها ضغوطًا شديدة من قبل إدارة الولاية لعرقلة نشاطها وإيقافها، ولكنها استمرت على الرغم من ذلك في عملها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى(١٨٤).

وكانت الخدمات البريدية الحكومية بعد دخولها إلى ولاية بغداد حتى نهاية الحكم العثماني تنحصر في:

---

(١٨٢) إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية**، ص ١٧٣.

(١٨٣) إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية**، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

(١٨٤) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ٤٣٨.**

Vital Cuinet, **La Turquie d'Asie**, ,Tom 3, p.10 -11.

– بريد الصحراء أو بريد الجمال الذي يؤدي خدمة بريدية أسبوعية منتظمة بين بغداد ودمشق، وقد بدأ العمل به في سنة ١٨٧٣م، وكان يتعرض لأخطار السرقة، لذلك كان لا يحمل حتى أواخر القرن الماضي سوى الرسائل.

– بريد الصحراء من بغداد إلى حلب، وتأسس في مطلع القرن الحالي، وكان ينطلق من بغداد مرة في كل أسبوع، ثم أصبح يرسل يوميًّا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

– بريد بلاد فارس، وكان يصل من بغداد إلى (كرمانشاه) أول مدينة إيرانية في مدة تتراوح ما بين ستة وثمانية أيام.

– البريد الداخلي لمدن الولاية، وقد توسع في أواخر العهد العثماني في بغداد ليشمل عددًا من المدن الصغيرة[١٨٥].

وكان البريد في بغداد يسمى (بوسته)، ومحله يسمى (بوسته خانه)[١٨٦]، ولم يكن منظمًا، وكان صاحب البريد يأتي من باب المعظم ممتطيًا جواده وبيده (قمجي)[١٨٧] يلوح به في الهواء، وأمامه عدد من الخيل تحمل البريد وتركض، وهو ينادي بصوته الجهوري (بوسته كلدى)، أي جاء البريد تنبيهًا للناس، وحينما يسمعون يذهبون إلى دائرة البريد يجتمعون في ساحتها[١٨٨]، وتقع دائرة البريد في محلة الميدان، وقد ذهبت ضمن شارع حسان بن ثابت الآن، وبعد اجتماع الناس ومعهم التجار وأصحاب المراسلات يأتي الموظف المختص بتوزيع الرسائل، ويقف يتلو عناوين الرسائل الواردة من الخارج، ويعطيها إلى أصحابها الحاضرين، والرسائل التى لم يحضر أصحابها توزع عليهم بمحلاتهم بواسطة

([١٨٥]) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ٤٣٨.

Vital Cuinet, **La Turquie d'Asie**,Tom 3,p.9-10

([١٨٦]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٧ه/ ١٨٩٩م، ص ١٥٠.

([١٨٧]) قمجي: سوط يلوح به صاحبه في الهواء. (عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة من سنة ١٢٨٦- ١٣٣٥هـ/ ١٨٦٩- ١٩١٧م**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، ص ١٥٨).

([١٨٨]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٤٢.

(بوسته جيه)، أي موزعين، والموزع الذي يوزع الرسائل الواردة إلى أصحابها في محلاتهم يتناول عن كل رسالة عشر بارات (بخشيش)، أي هدية[١٨٩].

وكثيرًا ما كانت رزم البريد تتعرض للسرقة من قبل قطاع الطرق وأفرادٍ من العشائر خصوصًا أثناء امتناع الحكومة عن دفع الإتاوات الخاصة بحماية القوافل ورزم البريد إلى زعماء العشائر القاطنة على محطاتها، لذلك فضل بعض السكان إرسال بريدهم عبر بريد القنصليات الأجنبية بدلًا من بريد الحكومة. ومما يلفت النظر أن سلطات الولاية لجأت في بعض الأحيان إلى إرسال بريدها إلى استانبول عن طريق البريد البريطاني المرسل عبر بومباي في الهند في حالة كون طريق بغداد ـــــ الموصل ـــــ حلب غير آمن[١٩٠].

وتذكر الوثائق أنه فى إطار جهود الولاة العثمانيين لتطوير الخدمات البريدية قررت شركة "عمان العثماني" عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، والتي كانت تعمل في النقل النهري في نهر دجلة بين بغداد والبصرة، استخدام اثنين من بواخرها وهما (الموصل) و(مسكنة) لنقل البريد، حيث جرى تحديد يومٍ كل أسبوع وهو يوم الأربعاء موعدًا لمغادرة باخرة البريد لبغداد، على أن تتم العودة يوم الاثنين من البصرة، إلا أن هذه الخدمات لم يُكتب لها النجاح ولا سيما بعد تعطل الباخرة الأولى في أول رحلة لها إلى البصرة[١٩١].

كذلك حدث تنافس كبير بين دائرة البريد العثمانية ودائرة البريد البريطانية، غير أن المنافسة لم تستمر بعد تخلي الدائرة البريطانية عن عملها. وقد أولت الحكومة الخدمات البريدية الاهتمام والرعاية؛ ففي عهد الوالي "ناظم باشا" نُظمت أعمال دائرة البريد في

---

(١٨٩) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ١٥٩؛ علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، ج٣، ص ٢٤٢؛ إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية**، ص ١٧٥.

(١٩٠) إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية**، ص ص ١٧٥، ١٧٦.

(191) I. O. R., L /P+S/ 10/ 212, Summary of Events in Turkish Iraq for the month of March 1914, No2097,p69.

P.R.O.F.O /. 22037/ The Baghdad against to the Euphrates and Tigris steam Navigation Company. 13, May .1907 , p. 66.

بغداد، وفي عام ١٩١٣م قامت إدارة الحكومة بدفع مشاهرات "رواتب شهرية" وافية إلى العشائر الموزعة في العراق لتضمن الراحة والأمن للبريد وناقليه، وحفظ الطريق من اللصوص وقطاع الطرق[١٩٢].

وفي عام ١٨٦١ تم- ولأول مرة- استخدام التلغراف في العراق، ومد خط بين بغداد والموصل، وفي العام نفسه تحقق الاتصال التلغرافي بين بغداد واسطنبول، ومن ثم توسعت شبكة خطوط التلغراف، وكان أول امتدادٍ لها باتجاه البصرة عبر المنتفق عام ١٨٥٦م، ثم امتدت إلى خانقين باتجاه إيران، وإلى كربلاء والنجف والكوت والعمارة. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت معظم المدن العراقية تضم دوائر تلغرافية[١٩٣].

دائرة البرق:

تأسست هذه الدائرة في مدينة بغداد سنة ١٨٦٣م[١٩٤]، وذلك على الرغم من أن خطوط البرق كانت قد تقدمت بين بغداد والآستانة منذ منتصف عام ١٨٦١م. وبحلول عام ١٨٦٤م كانت بغداد تتصل بخط برقي مع طهران والهند والبصرة، إضافةً إلى استانبول العاصمة، إلا أن الخطوط البرقية لم تبدأ عملها إلا في عام ١٨٦٥م مع بدء عمل دائرة البرق[١٩٥].

وعرف البرق بـــــــــ (تلغراف)، ومحله يسمى (تلغرافخانه)[١٩٦]، وفي سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩١١م وُضع حجر أساس لبناية دائرة للبريد والبرق جديدة في محلة الميدان مقابل المدرسة الإعدادية المركزية للبنين، وتم بناؤها سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، وقد

---

(١٩٢) فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد**، ص ٣٤٥.

(١٩٣) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٦٧؛ حيدر صبري شاكر الخيقاني، **جذور التحديث الاجتماعي في العراق، ص ٤٦.**

(194) Great Britain .Public Record Office ed; **Ramsay To Lowther**,5 March 1909, p.424.

(١٩٥) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص ص ٨٦، ٨٧.

(١٩٦) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ١١١؛ **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٧ه/ ١٨٩٩م، ص ١٥٠.

أجريت مراسم افتتاحها بحضور الوالي حسين جلال بك وأكابر الموظفين، وتسمى الآن باسم البريد المركزي[١٩٧].

وتألف الهيكل الإداري لدائرة البريد والبرق من:

- دائرة مدير البرق والبريد التي يشرف عليها باش مدير (رئيس المديرين)، وتتولى الإشراف على دوائر البرق والبريد في ولايات العراق الثلاث بغداد، البصرة، الموصل[١٩٨].
- دائرة التفتيش، وفيها مفتشان؛ أحدهما للموصل، والآخر للبصرة.
- قلم باش مدير (رئيس المديرين)، ويديره رئيس كتاب (باش كاتب)، وفيه كاتبان للتحريرات والمحاسبة، وعدد من الموظفين.
- مديرية برق مركز الولاية، ويقوم بإدارتها (مدير)، ويعمل فيها عدد من الموظفين.
- مديرية للبريد والبرق في مركزي سنجق كربلاء والديوانية، وجميع أقضية الولاية تقريبًا[١٩٩]، وفي عدد من النواحي[٢٠٠].
- وفي إطار جهود الحكومة العثمانية لتطوير خدماتها البريدية، قررت شركة عمان العثماني سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، التي كانت تعمل في النقل النهري في دجلة بين بغداد والبصرة، استخدام اثنين من بواخرها وهما (الموصل) و(مسكنة) لنقل البريد، حيث جرى تحديد أيام الأربعاء من كل أسبوع موعدًا لمغادرة باخرة البريد لبغداد، ويوم الاثنين موعدًا

([١٩٧]) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٣، ص** ٢٦٧.

([١٩٨]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ١١٣؛ إبراهيم العلاف، الخدمات البرقية والبريدية، ص ١٧٣.

([١٩٩]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م، ص ١١٣؛ جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ٣٩٧.

([٢٠٠]) ج.ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٥٦**؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ص ١٦٩-١٧١.

لعودتها من البصرة، إلا أن هذه الخدمات لم يُكتب لها النجاح ولاسيما بعد تعطل الباخرة الأولى في أول رحلة لها إلى البصرة[٢٠١].

- وفي سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م طُرح مشروع فرنسي لنقل البريد بالسيارات بين بغداد وحلب، وتطلب تنفيذ هذا المشروع إجراء تحسينات كبيرة على هذا الطريق، إضافةً إلى أنه يقتضي تدبير موارد مالية، وتوفير خبرات فنية لم يكن بإمكان الدولة العثمانية توفيرها آنذاك، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لعدم تنفيذ المشروع المذكور[٢٠٢].

الخدمات البريدية في بغداد أثناء الاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩١٧م:

وجدت بريطانيا نفسها عندما قامت باحتلال العراق أنها في حاجة ماسة إلى الاتصالات البريدية والبرقية، ولتحقيق هذا الهدف بادرت إدارة الاحتلال إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات يأتي في مقدمتها إلغاء جميع دوائر البريد والبرق العثمانية، وأصبحت جميع دوائر البريد جزءًا من المؤسسات العسكرية[٢٠٣]، وقد أُسست في بغداد دائرة مركزية (نظارة البريد الملكية) و(مديرية البرق العامة)، وتولى إدارتها عدد من العسكريين البريطانيين، فيما استمرت المكاتب البريطانية القديمة في ممارسة أعمالها، علاوة على عدد من الدوائر البريدية الجديدة التي جرى افتتاحها ومنها دائرة بريد وبرق الشطرة[٢٠٤].

وفضلًا عن هذه الإجراءات بادرت سلطات الاحتلال إلى وضع عدد من صناديق البريد في عدد من المدن الرئيسية، ومنها بغداد التي كانت حصتها (١٥) صندوقًا بريديًّا جرى توزيعها في أماكن مختلفة[٢٠٥]، وكان يتم فتح هذه الصناديق وغلقها في أوقات

([٢٠١]) جريدة الزوراء، العدد ١٢٣٣، ٢٥ ذي القعدة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

([202]) I.O. R. L/ P+S/ 10 / 212, Summary of Events in Turkish, Iraq During February and March 1914, No. 2097, P. 3.

([٢٠٣]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٨١.

([204]) I.O.R./L/PS/20/250, 'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I.p. 376.

([٢٠٥]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٨١.

معينة، إضافةً إلى تنظيم عملية إرسال الرسائل في عدد من المناطق المحتلة، وكمثال على ذلك الخدمة البريدية بين الناصرية والشطرة، وبين الشطرة وقلعة سكر، وبمعدل ٣ مرات في الأسبوع(٢٠٦).

النهضة التعليميـــــة:

لم يعد التعليم والخدمات التعليمية في الدولة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر من ضمن اختصاصاتها، وإنما أوكلت هذه المهمة إلـــى الأفـــراد والجماعـــات، فاقتصـــر الاهتمام بهذا النشاط الخدمي على جهود بعض السلاطين والولاة والميسورين والوجهـــاء في إنشاء بعض المدارس، والإنفاق عليها، وعلى طلبتهـــا. وقـــد انحصـــر التعلـــيم قبـــل الإصلاحات التعليمية في القرن التاسع عشر على التدريس في الكتاتيب والمدارس الدينية، ومدارس الطوائف الدينية، ومـــدارس الإرســـاليات التبشـــيرية فـــي مختلـــف الولايـــات العثمانية(٢٠٧).

وقد شكل التعليم واجهة مهمة من واجهات الإصلاح في التنظيمات العثمانية في ولاية بغداد، وتبنى الولاة الذين حكموا بغداد تنفيذ البرنامج الإصلاحي الـــذي وضـــعته الدولـــة العثمانية.

ولم يكن للمعاهد العلمية شأن يذكر في ذلك العهد، ولم يتعد التعلـــيم الكتاتيـــب لتعلـــيم القرآن ومبادىء القراءة والكتابة، وهذه أيضًا قليلة، وكانت دراستها مقتصرة على القـــرآن الكريم ومبادىء الدين الإسلامي في العبادات، وعلم الخط، وكان الناس يتهـــافتون علـــى إرسال أولادهم إليها(٢٠٨).

كما أن قلة المدارس أو انعدامها أدى بشكل أو بآخر إلى انتشار واتساع الكتاتيب فـــي العراق، وذلك لسد النقص الحاصل في المدارس؛ ففي مدينة بغداد– الكرخ– تحديـــدًا لـــم

---

(206) I.O.R./L/PS/20/250, 'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I, p. 86.

(٢٠٧) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩**، ص ٣٧.

(٢٠٨) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٢٤.

توجد سوى مدرسة ابتدائية واحدة، بينما كانت هناك خمسة كتاتيب، وأكثر من ذلك في منطقة الرُصافة[٢٠٩].

وفي عام ١٨٦٩م شرع الوالي مدحت باشا في تأسيس المدارس الحديثة باللغة التركية مستندًا إلى قانون المعارف الصادر في ٢٤ جمادى الأول ١٢٨٦هـ- ٢٠ أيلول ١٨٦٩م الذي يعتبر أول تشريع متكامل يوضع للتعليم المدني الحديث، إضافة إلى تأسيس مجلس للمعارف[٢١٠]. وبعد شهرين من صدور القانون أي في تشرين الثاني من السنة نفسها افتتح مدحت باشا أول مدرسة رسمية عرفت بالمدرسة الرشدية الملكية[٢١١] بغرض تخريج الموظفين لدوائر الدولة ممن يجيدون اللغة التركية، وجعل الدراسة فيها أربع سنوات [٢١٢]. وكان التدرج التعليمي في الدولة العثمانية يبدأ من المدارس الابتدائية، ثم الرشدية، ثم الإعدادية، ثم المدارس العليا. ولم تبدأ الحكومة في بغداد بتطبيق التدرج التعليمي الذي يبدأ بإنشاء المدارس الابتدائية، ثم المدارس الإعدادية، وإنما شرع الوالي مدحت باشا في إنشاء المدارس الرشدية معتمدًا على الكتاتيب لتزويدها بالطلاب على اعتبار الكتاتيب بمثابة المدارس الابتدائية، والتي أُحصي عددها فكانت ٤١ مكتبًا، ووصل عدد طلابها إلى ١٥٠٠ طالب تقريبًا[٢١٣].

([٢٠٩]) حازم مجيد أحمد الدوري، **تطور التعليم في العراق ١٨٥٠- ١٩١٥م**، مجلة (سرَّ من رأى)، كلية التربية ـــ جامعة تكريت، سامراء، المجلد ٦، العدد ١٨، السنة السادسة، يناير ٢٠١٠م، ص ٢.

([٢١٠]) الدستور، م ٢، ص ص ١٧٦- ١٨٧. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م (تخطيط المدارس والمكتبة)، ملحق رقم (٥).

([٢١١]) الزوراء، العدد ١٧، جمادى الآخر ١٢٨٦ه/ ١٨٦٩م.

([٢١٢]) الزوراء، العدد ١٧، جمادى الآخر ١٢٨٦ه/ ١٨٦٩م.

([٢١٣]) سالنامة بغداد لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص ٢٤٦.

المدرسة الرشدية:

أسست المدرسة الرشدية سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م أيام الوالي مدحت باشا[٢١٤]، والتي مهدت لدخول الإعدادية العسكرية، ومن ثم الانتماء إلى المدرسة الحربية في استانبول، وبقيت حتى إعلان الدستور (المشروطية)[٢١٥] سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٨م[٢١٦]، ثم صارت بنايتها كلية الحقوق، ولما هُدمت شيد محلها متصرفية لواء بغداد[٢١٧].

ومدة الدراسة في المدرسة الرشدية أربع سنوات، ويُقبل فيها الطلاب الذين تخرجوا من المدارس الأولية (الصبيان)، وتقبل أيضًا الذين يجيدون قراءة القرآن الكريم، ولهم إلمام باللغة التركية وعلم الحساب[٢١٨].

---

(٢١٤) سالنامة بغداد لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م، ص ٩٩؛ جريدة الزوراء، العدد ١٥، لسنة ١٢٨٢ه/ ١٨٦٥م.

(٢١٥) المشروطية: هي الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في الرابع من ربيع الأول عام ١٢٩٤هـ/ ١٦ مارس ١٨٧٧م، وتم على أساسه تشكيل أول مجلس نيابي في الدولة العثمانية (المبعوثان)، وقد أصدر السلطان عبد الحميد مرسومه في الحادى عشر من صفر ١٢٩٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٧٨م بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى بسبب ما نشب فيه من خلافات بين الأعضاء، فهذه هي **المشروطية الأولى**، أما **المشروطية الثانية** فهي المرسوم الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في الثاني من جمادى الأخرى ١٣٢٦هـ/ ٢٤ يوليو ١٩٠٨م بإعادة المجلس بعد تعطيله لأكثر من ثلاثين عامًا، وكان الهدف من إعلان المشروطية الثانية هو الحفاظ على كيان السلطنة ووحدتها ضد أي تدخل أجنبي، أو حدوث انفصال داخلي يمس مبدأ الأخوة العثمانية. (سهيل صابان، **المعجم الموسوعي**، ص ٢٠٩؛ سهيل صابان، **الأوضاع الثقافية في تركيا في القرن الرابع عشر الهجري.** (المملكة العربية السعودية: رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعة– جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٤م)، **ص** ص ٨، ٩.

(٢١٦) فاضل مهدي بيات، **التعليم في العراق في العهد العثماني، دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية**، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، القسم الثاني، مجلة المورد، مجلد (٢٢)، العدد ٢، سنة ١٩٩٤م، ص ١٠.

(٢١٧) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، ص ٢٥.

(٢١٨) حازم مجيد أحمد الدوري، **تطور التعليم في العراق**، ص ٥.

وتضمن منهجها الدراسي دراسة اللغات التركية والعربية والفارسية والفرنسية والتاريخ والجغرافيا، وكان الضباط هم الذين يقومون أو يتولون التدريس فيها، وهي بمثابة الدراسة المتوسطة حاليًا، فإذا تخرج الطالب منها يُقبل تلقائيًّا في الإعدادية العسكرية[٢١٩].

المدرسة الرشدية العسكرية:

كان للجانب العسكري حصة في التعليم الأكاديمي، فقد شرع الوالي مدحت باشا في إنشاء أول مدرسة عسكرية عام ١٨٧٠م عرفت بالمدرسة الرشدية العسكرية، والتي تقبل خريجي الكتاتيب، وكان معظم كادرها التدريسي من الضباط الأتراك، وهدفها الأساسي تخريج الضباط للجيش[٢٢٠]، ثم تلتها مدرسة إعدادية عسكرية عام ١٨٧٩م[٢٢١]، وذلك بغرض تأهيل خريجيها لدخول الكلية العسكرية في استانبول، حيث بلغ عدد المقبولين بها في تلك السنة ٢٥ تلميذاً[٢٢٢]، وكانت مدة الدراسة فيها ٤ سنوات، وتدرس فيها العلوم النظرية والتطبيقية؛ لأنها تدار من قبل الفيلق السادس، وقد أرسلت الدفعة الأولى من خريجي هذه المدرسة سنة ١٨٨١م إلى المدرسة الحربية في العاصمة استانبول[٢٢٣]. وإبان الحرب العالمية الأولى أنشئت مدرسة إعدادية عسكرية لتخريج نواب ضباط لمواجهة متطلبات الحرب من العسكريين عرفت بـ (كوجك ضابطان مكتبي)، وتشغل محلها اليوم (إعدادية الكرخ للبنين)، ومدة الدراسة فيها ستة أشهر، يُرسل بعدها الخريجون للالتحاق بإحدى الوحدات العسكرية في الجيش[٢٢٤]. وقد خلت بغداد من المدارس العالية حتى عام ١٩٠٠م عندما افتتحت دار المعلمين الابتدائية نتيجة الحاجة الماسة للكوادر

([٢١٩]) حازم مجيد أحمد الدوري، **نفسه.**

([٢٢٠]) فردوس عبد الرحمن كريم، الحياة الاجتماعية في بغداد، **ص ٣٢٨.**

([٢٢١]) عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، ص ٢٣؛ فاضل مهدي بيات، **التعليم في العراق**، ج٢، ص ١٣؛ حازم مجيد أحمد الدوري، **تطور التعليم في العراق**، ص ٦.

([٢٢٢]) الزوراء، العدد ٦١، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٩ه/ ١٨٧٢م.

([٢٢٣]) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج ٨، ص ٦٥.

([٢٢٤]) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨، ص ٢٤٥.

التعليمية[٢٢٥]، وكانت مناهجها الدراسية بسيطة، ومدة الدراسة فيها سنتان، ثم زادت إلى ٤ ٤ سنوات بعد إعلان الثورة الدستورية عام ١٩٠٨م[٢٢٦]، كما افتتحت مدرسة للحقوق عام ١٩٠٨م، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، ويُقبل فيها خريجو الإعدادية الملكية، حيث بلغ عدد طلابها ١٠ طلاب، ثم ازداد عددهم في السنوات التالية حتى وصل إلى ١٥٠ حقوقيًّا عام ١٩١٧م[٢٢٧].

مدرسة نواب الضباط الحربيين:

أطلق على هذه المدرسة (كوجك ضابطان مكتبي)، وكان يُقبل فيها خريجو المدارس الإعدادية المدنية والعسكرية، ومدة الدراسة فيها ستة أشهر، يتلقى الطالب خلالها دروسًا ومحاضرات عسكرية مركزة في الفنون النظرية والتدريسية، ومحاضرات في الجوانب القتالية، وبعد إنهاء الطالب لدراسته يتم تنسيبه إلى الوحدات العسكرية العاملة في الجيش. وكان تأسيس أول مدرسة في بغداد لإعداد فريق الدرك (الجندرمة) في عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، كما تم افتتاح مدرسة للشرطة في نفس العام، أوكلت إليها مهمة تخريج الملاكات العاملة في سلك الشرطة، فضلًا عن تدريب مدراء النواحي وتدريسهم بغية رفع كفاءتهم الإدارية[٢٢٨].

مدرسة الصنائع:

يعود الفضل في تأسيس مدارس الصنائع في الدولة العثمانية إلى مدحت باشا الذي أسس أول مدرسة لها في بغداد عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، وكانت الغاية من تأسيسه لهذه

([٢٢٥]) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨، ص ٢٤٥؛ الزوراء، العدد ١٨٧١، ٨ ربيع الأول ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م.

([٢٢٦]) الزوراء، العدد ١٨٧١، ٨ ربيع الأول ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

([٢٢٧]) فردوس عبد الرحمن كريم، الحياة الاجتماعية في بغداد، ص ٣٢٨.

([228]) I.O.R.L/P+S/10/212,Summary of Events In Turkish Iraq During February And March,1914.

لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٧٣.

المدرسة هي جمع الأطفال المشردين واليتامى وتعليمهم وتربيتهم، وعرفت هذه المدرسة باسم (صنايع مكتبي) مدرسة الصنائع، وخصصها للأطفال اليتامى والمشردين الذين لا مُعين لهم، وحظيت باهتمامه، وكان يتفقدها بين حين وآخر، غير أن هذه المدرسة كانت تكلف ولاية بغداد كثيرًا، ومن ثم لم تكن قادرة على الإيفاء بجميع متطلباتها وخصوصًا بعد تطورها خلال سنة واحدة، فقامت جريدة الزوراء بفتح باب التبرع للمدرسة، وقد استجاب الكثير من الأهالي وموظفي الدولة العثمانية ومنتسبي الجيش في مركز ولاية بغداد وخارجه لنداء الزوراء، وتم جمع مبالغ طائلة. وقد نشرت جريدة الزوراء قوائم بأسماء المتبرعين في أعدادها الصادرة بعد تاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٨٨هـ، كما أهدى قنصل إيطاليا في بغداد سنة ١٨٧١م أدوات وملازم هندسية للمدرسة بعد أن بدأ الطلاب بدراسة الهندسة فيها[٢٢٩].

وقد تخصصت مدرسة الصنائع في مختلف المهن التي كانت ذات صلة وثيقة بالأهالي مثل النجارة، ونسج الأقمشة، وصنع الأحذية، والخياطة، والحدادة، وحياكة السجاد، والخراطة، وأصول الطباعة، وكانت في نفس الوقت بمثابة مؤسسة إنتاجية[٢٣٠].

وذكرت سالنامة بغداد لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أن بناية مدرسة الصنائع كانت تعتبر من أعلى المباني في بغداد وأهمها، إلا أنها مالت إلى السقوط بمرور الزمن، وتقلص عدد طلابها إلى حوالي ٤٠ طالبًا، وحُددت بالتالي منسوجاتها ومصنوعاتها، فقام الوالي "نامق باشا" بإعادة بنائها ودهانها، وزاد من وارداتها، وضاعف عدد طلابها ثلاث مرات، ووسع أقسامها، وهيأ المستلزمات الضرورية لها. كما أدخل فن الموسيقى إلى مناهجها، وجلب لهذا الغرض الفرق الموسيقية و الآلات من أوروبا[٢٣١]. وفي عهد الوالي "حسين جلال" ١٩١٣م تم تطوير المدرسة، وإكمال نواقصها بعد أن جهزها بماكينات

([٢٢٩]) فاضل مهدى بيات، **التعليم في العراق**، ج٢،ص١٣.

([٢٣٠]) سالنامة بغداد لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥م، ص ١٩٩، لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص ٥٤٥، لسنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، ص١١٠؛ فاضل مهدي بيات، **التعليم في العراق**، ج٢،ص١٣.

([٢٣١]) سالنامة بغداد لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص ص ٥٤٥-٥٤٦.

وآلات جديدة، وجلب لها معلمين من الذين تخرجوا في مدرسة الصنائع باستانبول، وأكملوا دراستهم في فرنسا وألمانيا والنمسا، ومن ثم أصبحت للمدرسة مناهج منتظمة، ويُستدل من إعلان نشر في جريدة الزوراء أن الأقسام الرئيسة في المدرسة كانت: القسم الحديدي (الميكانيكي)، ويضم الحدادة والسباكة والخراطة، والقسم الخشبي ويضم النجارة العربية والأجنبية والحفر، كما كانت المدرسة تضم شُعبًا أخرى مثل الخياطة وصنع الأحذية، إضافة إلى النسيج. وكانت المدرسة أربعة صفوف تدرس فيها اللغة العربية والقرآن الكريم، وفن الرسم والتاريخ والجغرافية والمعلومات الفنية والمدنية والاقتصاد والحساب والهندسة والجبر والميكانيكا والرسم الهندسي والكيمياء والخط والإملاء واللغتان التركية والفرنسية[٢٣٢].

أما عن نظام الامتحانات في هذه المدارس، فكانت سنوية، ويتم إجراؤها أمام لجنة من الممتحنين تضم في عضويتها عددًا من الشخصيات البارزة في كل ولاية[٢٣٣].

ويُستدل من محاضر مجلس ولاية بغداد على أن مدرسة الصنائع ظلت تابعة لدائرة البلدية حتى سنة ١٩١٢م، حيث تم فكها منها، وربطها بإدارة الولاية[٢٣٤]. وعندما أحيلت مهمة الإشراف تلك إلى لجنة خاصة سميت بـــ (مكتب صنايع قومسيوني) هيئة أو لجنة مدرسة الصنائع كان من أبرز أعمالها استحداث قسمين جديدين هما "البرادة" و"صناعة السجاد"[٢٣٥].

وعُدت مدارس الصنائع مؤسسات إنتاجية، واتسمت منتجاتها بالجودة، وباعتراف الكثيرين منهم الرحالة "وليم بيري فوك" الذي قام بزيارة لمدرسة صنائع بغداد، وهي مدرسة الصنائع للأولاد والأيتام، حيث ذكر أنه في تلك الفترة وجد بها (٨٠) غلامًا كانت تبدو عليهم علامات الذكاء والنباهة، وكانت مصنوعاتهم حسنة جدًّا باعتبار أن صناعها لا

([٢٣٢]) فاضل مهدي بيات، **التعليم في العراق**، ج٢،ص١٣.

([٢٣٣]) جريدة الزوراء، العدد ١٤٠٠، ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م.

([٢٣٤]) فاضل مهدي بيات، **التعليم في العراق**، ج٢،ص١٣.

([٢٣٥]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٧٥.

يزالون صغارًا[٢٣٦]. وقد استطاع منتسبو هذه المدرسة أن يسهموا في تركيب بعض السفن النهرية في ترسانة بغداد عوضًا عن الأيدي الأجنبية التي تقوم بالمهمة، كما عملوا في معامل النسيج وصناعة الأحذية إلى جانب إدارتهم وتشغيلهم مطبعة الولاية[٢٣٧].

مدارس الإرساليات التبشيرية:

شهدت بغداد قدوم أولى الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية عام ١٦٢٢م، وكانوا من الآباء الكبوشيين[٢٣٨]، وجميعهم من أصل إيطالي، واستمر تواجدهم حتى عام ١٧٠٨م، وقاموا ببناء أديرة وكنائس ألحقت بها مدرسة ابتدائية لأبناء طائفتي السريان والأرمن الكاثوليك، فضلًا عن نشاطاتهم الكنسية والتربوية، كما مارس الآباء الكبوشيون الطب، ومهدوا الطريق لإرساليات الآباء الكرمليين[٢٣٩] الفرنسيين في بغداد والموصل، حيث قدِموا إلى هذه الولايات بعد انتهاء عمل الآباء الكبوشيين[٢٤٠].

([٢٣٦]) وليم بيري فوك، **أحوال بغداد في القرن التاسع عشر**، ترجمة: عبود الشالجي، مجلة سومر، الجزءان ١، ٢، مجلد ١٦، بغداد، لسنة ١٩٦٠م، ص ٢٢.

([٢٣٧]) جريدة الزوراء، العدد ١٤٩٥، ٨ رجب ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٧٥.

([٢٣٨]) الكبوشيون: عُرفوا بذلك الاسم لأنهم كانوا يلبسون الكبوشيو copuccio على رؤوسهم، وهي كلمة إيطالية بمعنى غطاء الرأس. (للمزيد انظر: رفائيل بابو إسحاق، **كنائس نصارى بغداد في العهد العثماني**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص ١٥).

([٢٣٩]) الكرملين: واسمها الرسمي رهبنة إخوة سيدة جبل الكرمل، ويعرفون أيضًا باسم الكرمليين أو الكرمليت، وهي رهبنة في الكنيسة الكاثوليكية تأسست في القرن الثاني عشر في مملكة بيت المقدس، وتعتمد في روحانيتها على النبي إلياس ومريم العذراء بشكل خاص. واسم الرهبنة مأخوذ من جبل الكرمل شمال حيفا، وهو المكان المذكور في الكتاب المقدس والمقترن بالنبي إيليا. (انظر: حيدر جاسم الرويعي، **نشاط الآباء الكرمليين في العراق حتى الحرب العالمية الأولى**، مجلة كلية التربية، القادسية، مجلد ٨، عدد ١، ٢، لسنة ٢٠٠٥م، ص ص ٣، ٤؛ www.web.archive.org).

([٢٤٠]) إيناس سعدي عبد الله، **تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨- ١٩١٨م**، بناية المكتبة البغدادية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص ٤٧٢.

وقد أسست الإرسالية الكرملية مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٨١م سميت بالمدرسة المركزية، أشرفت عليها مجموعة من راهبات التقدمة الدومنيكان Sister of Presentation[٢٤١]، كما قام الآباء الكرملين بتوسيع عمل ونشاطات المدرسة الخاصة بالأولاد، والتي تأسست عام ١٧٣٧م ليصبح اسمها مدرسة القديس يوسف الخاصة، والتي أصبحت فيما بعد من أجمل وأرقى المدارس في بغداد، وضمت المراحل الدراسية الثلاث الابتدائية، والرشدية، والإعدادية، ومدة الدراسة فيها ثماني سنوات، وكانت تدرس فيها اللغة العربية وآدابها، فضلًا عن اللغة الفرنسية، والأدب، والعلوم طبقًا لمناهج المدارس الفرنسية، هذا بالإضافة إلى دروس دينية كانت توضع بإشراف الفاتيكان[٢٤٢]. وفي عام ١٩٠٥م افتتح الآباء الكرملين مدرسة ثانوية ببغداد، وكان يُدرِّس فيها خمسة مبشرين فرنسسين، وفي عام ١٨٨٨م أسس الآباء الكرملين ديرًا جديدًا التحق به عدد من طلاب علم اللاهوت والدراسات الدينية، والذين كانوا يدرسون اللغات مثل العربية والفرنسية وأدبهما، وقد تخرج من هذا الدير مجموعة من رجال الدين الكرملين الذين رفدوا حركة الأدب والثقافة في بغداد بالعديد من الأعمال الأدبية ومن أشهرهم الأب أنستاس الكرملي[٢٤٣].

وإلى جانب هذه المدارس وجدت مدارس ألمانية تم افتتاحها في بغداد سنة ١٣٢٧ه/ ١٩٠٩م، واستمر التدريس فيها حتى إعلان الحرب العالمية الأولى، وتم إغلاقها بعد ذلك، وانتقل طلابها إلى مدارس أخرى في بغداد أو للدراسة خارج العراق[٢٤٤].

([241]) Habib Chiha.K, la province de Bagdad Son Pass Son Present ,Lecairi,1908,p104.

([٢٤٢]) لمى عبد العزيز مصطفى، **تعليم الإناث في العراق ١٨٩٥- ١٩١٨م**، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، كلية الآداب، العدد ٤١، لسنة ٢٠٠٥م، ص ٥٥٧.

([٢٤٣]) إيناس سعدي عبد الله، **تاريخ العراق الحديث، ١٢٥٨ه**، ص ٤٧٣.

([٢٤٤]) حسان علي البازركان، **المدرسة الألمانية في بغداد**، مجلة بغداد، العدد ٣٠، مارس ١٩٦٧م، ص ص ١٦، ١٧.

كما نشطت إرساليات تبشيرية (بريطانية وأمريكية) إلى جانب الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية، فعلى سبيل المثال أوردت المصادر قيام جمعية الكنيسة التبشيرية الإنجليزية بافتتاح مدرسة ابتدائية للبنات في بغداد، وتحديدًا في سنة ١٨٩٧م، وبلغ مجموع الطالبات عند الافتتاح (٣٦) طالبة[٢٤٥].

وكانت أوضاع المدارس التبشيرية أفضل من أوضاع المدارس الحكومية؛ ففي الوقت الذي كانت الأخيرة تعاني فيه بشكل أو بآخر من قيام حركة فكرية، عملت المدارس التبشيرية على إدخال اللغة العربية في تدريسها، وأدخلت لأول مرة تدريس اللغات الأوروبية ولاسيما الإنجليزية والفرنسية، فضلًا عن العلوم الحديثة كالآداب والصحة، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في زيادة إقبال العراقيين على الدراسة في هذه المدارس. وفي محاولة من الدولة العثمانية للحد من هذه الظاهرة أصدرت نظارة (وزارة الخارجية) سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م قرارها القاضي بمنع التحاق الطلبة المسلمين بهذه المدارس، ويبدو أن هذا القرار دخل حيز التنفيذ، حيث لم تشر المصادر الرسمية العثمانية (السالنامات) إلى وجود طلاب مسلمين في هذه المدارس[٢٤٦].

المدارس المهنية:

يعود إنشاء أول مدرسة مهنية فى بغداد إلى مدحت باشا سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م من الإعانات التي جُمعت من وجهاء المدينة وأثريائها[٢٤٧]، وأولى مدحت باشا اهتمامًا ملحوظًا بتلك المدرسة، وكان يقف خلف هذا الاهتمام مجموعة من الأسباب في مقدمتها الرغبة في تعليم الأيتام وأبناء الأسر الفقيرة بعض الصناعات والحرف التي تعينهم على

([٢٤٥]) **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٥ه/ ١٨٩٧م، ص ١١٣؛ لمى عبد العزيز مصطفى، **تعليم الإناث في العراق، ص ٥٥٨.**

([٢٤٦]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق، ص ٤٢**؛ جميل موسى النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩- ١٩١٨م**، دار الشئون الثقافية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٦٣.

([٢٤٧]) جريدة الزوراء، العدد ١٤٦، ٣ صفر ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

كسب قوتهم[٢٤٨]، ومن ثم إمكانية الاستفادة من الخريجين في تشغيل المعامل والمشاريع الصناعية التي كان مدحت باشا يتطلع لإنشائها في العراق، فضلًا عن تنمية المنتجات المحلية، وأيضًا الحد من ظاهرة استيراد المنتجات الأجنبية من الخارج[٢٤٩].

وقد اقتصر القبول في هذه المدارس بالدرجة الأولى على أولاد الفقراء واليتامى، حيث جرى توزيعهم على فروع المدرسة كالحدادة، والنسيج، وصناعة الأحذية، والخياطة، واستُوردت الماكينات اللازمة لهذه المدرسة من أوروبا[٢٥٠].

أما عن مدة الدراسة في هذه المدرسة فكانت خمس سنوات بعد الدراسة الابتدائية يحصل بعدها الطالب على شهادة الدبلوم، وبُغية تمكين المتخرج من ممارسة حرفته قدمت مدرسة صنائع بغداد قرضًا ماليًّا للطالب المتخرج يستعين به في شراء الأدوات اللازمة لممارسة المهنة التي تدرب عليها[٢٥١].

مدارس الطوائف والأقليات الدينية:

وهي المدارس التي تولت الطوائف الدينية مسئولية إدارتها، والإنفاق عليها، إذ انتهجت الدولة العثمانية سياسة قائمة على اعتبار كل طائفة من الطوائف الدينية (ملة) قائمة بذاتها، فمنحتها امتيازات خاصة من بينها حق تأسيس مدارسها الخاصة بها بشرط حصولها على رخصة رسمية بذلك[٢٥٢].

([248]) Habib k.Chiha,La Province De Bagdad, son passé,son Avenir, reliure Inconnue, paris, 1908,p.103.

([٢٤٩]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩- ١٩١٨م**، رسالة دكتوراة غير منشورة– كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، ص ٧٤.

([٢٥٠]) جريدة الزوراء، العدد ١٤٨، ١ ربيع الأول ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

([٢٥١]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٧٥؛ هناء رجب، **التعليم في العراق بين الماضي والحاضر**، مجلة المعلم الجديد، مجلد ٤٣، أكتوبر ١٩٨٦م، ج٣، ص ٢٤.

([٢٥٢]) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٤٣.

وفي عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م قام الأرمن بتأسيس مدرسة للذكور، وفي نفس السنة تم تأسيس مدرسة الأرمن الأرثوذكسية للبنات[٢٥٣]، تلاها افتتاح مدرسة الاتفاق الشرقي الكاثوليكي سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م، حيث افتتحتها الطوائف الكاثوليكية الثلاث، إلا أن الدراسة في هذه المدرسة واجهت صعوبات عديدة أدت إلى إغلاقها سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، لتُبادر كل طائفة من الطوائف المسيحية الثلاث بافتتاح مدرسة خاصة بها[٢٥٤].

أما بالنسبة للطائفة اليهودية فقد أولى الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الإليانس) "Alliance Israclite Universelle" [*] أهمية كبيرة للتعليم، وقام بتأسيس عدد من المدارس الحديثة في ولاية بغداد[٢٥٥]، منها مدرسة "الإليانس" بمراحلها الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، ومدرسة "لورا خضوري" الابتدائية، ومدرسة "رفقة نورائيل" للبنين سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، ومدرسة "مدراش منداني" سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، ومدرسة راحيل شمعون الابتدائية، ومدرسة التعاون سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، ومدرسة "ازيل" لليهود (روضة أطفال) التي يرقى تاريخ افتتاحها إلى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ومدرسة "الوطن المسائية"، ومدرسة "هارون صالح"[٢٥٦].

([٢٥٣]) لمى عبد العزيز مصطفى، **تعليم الإناث في العراق**، ص ٥٦٠.

([٢٥٤]) جميل موسى النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩- ١٩١٨م**، دار الشئون الثقافية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٣٨- ٢٤٤.

([*]) الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الإليانس): تأسس في باريس سنة ١٨٦٠م، وكان له الدور الرئيسي في تعزيز النفوذ الصهيوني من خلال عدة وسائل كان التعليم أحدها، إذ هدف من خلال إقامة المدارس إلى إيجاد مرتكز اجتماعي وثقافي للحركة الصهيونية. لمزيد من التفاصيل: (فاضل البراك، **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق**، دراسة مقارنة، مطبعة دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٤م، ص ٢٦؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٤٤.

([255])Vital Cuinet, La Turquie d'Asie,Tom 3,p.90-92.

([٢٥٦]) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م،ص١٣٨؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ٤٤؛ فاضل البراك، **المدارس اليهودية**، ص ٣١.

وانتهجت المدارس اليهودية النمط الغربي في تدريسها، مع عناية واضحة بالرياضيات والطبيعة والعلوم الإنسانية، فضلًا عن تدريس عدد من اللغات منها العبرية، والعربية، والتركية، والفرنسية، والإنجليزية، ونظرًا للنظام والدقة والعناية بتوفير المدرسين والكتب المطبوعة التي اتسمت بها المدارس اليهودية، فقد التحقت للدراسة بهذه المدارس أعداد من الطلبة المسلمين والمسيحيين(٢٥٧).

التعليم فترة الاحتلال البريطاني في الفترة من ١٩١٤- ١٩١٧م:

وجدت سلطات الاحتلال أن حالة المدارس يرثى لها، حيث كانت تعاني نقصًا شديدًا في اللوازم والكتب والأثاث، ويتطلب إصلاحها مبالغ كبيرة، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه سلطات الاحتلال مستعدة للإنفاق على هذه المدارس، واقتصرت اتجاهات سياستها التعليمية في هذه المرحلة على إعطاء الأولوية لتطمين حاجاتها السياسية، وترسيخ أقدام الإنجليز بشكل عام، وليس الرغبة في تقديم الخدمات التعليمية للمواطنين، ويؤيد ذلك ما ذكره ويلسون نائب الحاكم البريطاني العام من أن هناك "قرارًا متخذًا بشأن التعليم يجب أن يؤجل إلى حين إدراك أهدافنا العسكرية(٢٥٨)".

ويتضح مما سبق أن واقع الخدمات التعليمية في العراق إبان الاحتلال البريطاني عانى من جملة من السلبيات منها الضعف والجمود، وعدم القدرة على استيعاب الحاجات الرئيسية لسكان البلاد، وكان ذلك نتيجةً طبيعية لسياسة بريطانيا الاستعمارية، والقائمة على توظيف الخدمات التعليمية المقدمة بما يخدم الوجود البريطاني في البلاد، ويعززه.

(٢٥٧) عبد الوهاب القيسي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩-١٨٧٧م**، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٣٤)، يناير، ١٩٦١م، ص ١١٢.

(٢٥٨) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق**، ص ١٠٢.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع **أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحياة الاجتماعية في بغداد في الفترة من ١٨٦٩- ١٩١٧م** أمكننا التوصل إلى العديد من النتائج التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تركت حركة التنظيمات والإصلاحات العثمانية التي شهدتها بغداد خصوصًا في الفترة الواقعة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين آثارًا كبيرة على تقدم المجتمع في بغداد، وساعدت على ارتباط بغداد بولايات بقية العراق تجاريًّا مما ساهم في نمو الاقتصاد بشكل واضح.
- شهد هذا العهد ظهور الخدمات الاجتماعية في مختلف جوانب الحياة؛ فقد تم توزيع البلدية في المدينة إلى بلديتين؛ بلدية في الرصافة، وبلدية أخرى في الكرخ لتكون مسئولة عن نظافة المدينة، والعناية بجمالياتها، وتقديم خدماتها في مجال اختصاصها لجميع سكان المدينة.
- شهدت الخدمات الصحية تقدمًا كبيرًا بفضل الإصلاحات التي قام بها الولاة في تلك الفترة مما ترك آثاره بصورة إيجابية على أفراد المجتمع، وأخذت ظاهرت انتشار الأمراض الخطيرة المعدية التي تفتك بآلافٍ من الناس تقل بشكل كبير. كما افتُتحت لأول مرة مستشفيات وصيدليات عامة لمعالجة جميع المواطنين، ومنحهم الدواء مجانًا.
- أدى تطور النقل والمواصلات في تلك الفترة المهمة إلى تطور المدينة في عملية نقل السكان والتجارة، وذلك بعد أن أُدخلت وسائل نقل جديدة في بغداد لم تكن مستخدمة من قبل، كما أصبحت هناك خطوط وشبكة سكك حديدية تربطها بدول مختلفة، وكان لهذا التطور آثاره الكبيرة على تطور النقل.

ـــــ قامت إدارة البرق والبريد في بغداد بتقديم خدماتها بصورة منتظمة في الولاية منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، ويمكن القول بأن هذه الإدارة على الرغم من القصور الذي كان يشوب أحيانًا بعض أعمالها، فإنها قد قدمت فوائد كثيرة لولاية بغداد وسكانها. ويبدو أن الاهتمام الذي حظيت به إدارة برق وبريد ولاية بغداد- وهي

إدارة مهمة كان يعمل فيها عدد كبير من الموظفين ـــــــــ من الدولة كان بسبب حرص استانبول على أن تمتلك وسائل سريعة ومضمونة للاتصال بولاياتها دعمًا لأمنها واستقرارها، ورفعًا لكفاءة إدارتها.

- ساعدت الإجراءات التي اتخذها بعض الولاة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في مجال التعليم على تقدمه بشكل كبير عما كان عليه سابقًا، وأصبحت هناك مدارس تهتم بتدريس بعض المواد العلمية والإنسانية، ولم يقتصر التعليم- كما كان في السابق- على العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية، بل اصبح يدرس القرآن الكريم، وفن الرسم والتاريخ والجغرافية والمعلومات الفنية والمدنية والاقتصاد والحساب والهندسة والجبر والميكانيكا والرسم الهندسي والكيمياء والخط والإملاء واللغتان التركية والفرنسية. وبعد أن كانت الأسرة مسئولة عن منح أبنائها التعليم الذي يقتصر على الكتاتيب والمدارس الدينية، أصبحت الحكومة في هذا العهد مسئولة عن تعليم أبناء المجتمع، وتمثل ذلك في فتح العديد من المدارس المدنية والعسكرية، والدعوة إلى تعليم جميع الأطفال مما أدى إلى زيادة نسبة المتعلمين وإن كانت ضئيلة.

المصادر والمراجع

الوثائق

- وثائق غير منشورة:

- الأرشيف العثماني باستانبول:
- أولًا: خرائط بلدية مدينة بغداد في الفترة من ١٨٣١- ١٩١٧م غير منشورة تحت عنوان:
- Osmanli Ar Şivi H H.THR.. pLK.p.03378
- الأرشيف العثماني باستانبول. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م، جسر ولاية بغداد ملحق ١، ٢)
- الأرشيف العثماني باستانبول. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م
- Osmanli Ar Şivi H H.THR 285/1 /2 Hopital Mbuncipool Eléroct
- ملحق رقم (٣، ٤)
- Osmanli Ar Şivi H H.THR 352/44/7
- الأرشيف العثماني باستانبول. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١- ١٩١٧م (تخطيط المدارس والمكتبة)، ملحق رقم (٥).

- الوثائق المنشورة:

أ- باللغة العثمانية (التركية) السالنامات:

- **سالنامة دولت عليه عثمانية رقم ٥٣٤ لسنة ١٢٩٨ه/** ١٨٨٠م، ترتيب أوتوزا التنجي دفعه، استانبول، مطبعة سندة (د. ت).
- **سالنامة ولاية بغداد** رقم ٢٠٣ لسنة ١٢٩٢ه/ ١٨٧٥م.
- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٢٩٩ه/ ١٨٨٢م.
- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٠١ه/ ١٨٨٤م.
- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م
- سالنامة بغداد لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥م.
- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٥ه/ ١٨٩٧م.

- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٧ه/ ١٨٩٩م.
- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.
- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣١٩ه/ ١٩٠٢م.
- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤ه/ ١٩٠٦م.
- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥ه/ ١٩٠٧م.
- **سالنامة ولاية بغداد** لسنة ١٣٢٩ه/ ١٩١١م.

ب ـــــــــ الوثائق العثمانية المنشورة المعربة:

- الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري مدير مطبوعات ولاية سورية، المجلد الأول، الثاني، الرابع، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ.

ج ـــــــــ وثائق باللغة الإنجليزية:

وثائق الحكومة البريطانية (وزارة الهند) المحفوظة لدى مكتبة قطر الوطنية:

- I.O.R. L/pts/10/213, Summary of Events in Turkish Iraq for the Month of November, 1911.
- I.O. R. L/ P+S/ 10 / 212, Summary of Events in Turkish, Iraq During February and March 1914, No. 2097
- I.O.R./L/PS/20/250, 'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I..

د ـــــــــ وثائق دائرة السجلات العامة P. R. O.F.O في لندن، نسخ مصورة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد:

- P.R.O.F.O 371/348/9199/ From Major Ramsay, Baghdad to secretary of Government of India, Calcutta, on Jewish school at Baghdad ,No 981, 22 March 1906.

- P.R.O.F.O /. 22037/ The Baghdad against to the Euphrates and Tigris steam Navigation Company. 13, May .1907 .

تقارير منشورة لدى مكتبة قطر الوطنية:

- 'Reports of administration for 1918 of divisions and districts of the occupied territories in Mesopotamia. Volume I.

المصادر العربية:

١. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ج ١، ١٩٧٧م.

٢. السيد محمود شكري الألوسي، **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، الدار العربية للموسوعات، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

المراجع العربية:

٣. أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤. أورخان محمد علي، **روائع من التاريخ العثماني**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، المنصورة، ٢٠٠٧م.

٥. إيناس سعدي عبد الله، **تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨– ١٩١٨م**، بناية المكتبة البغدادية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.

٦. ج.ج. لوريمر، **دليل الخليج، القسم الجغرافي**، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، طبعة جديدة معدلة ومنقحة، مطبعة علي بن علي، الدوحة– قطر، ج ١، ج ٣، ١٩٦٧– ١٩٦٨م.

٧. **ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي**، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، طبعة جديدة معدلة ومنقحة، مطبعة علي بن علي، الدوحة– قطر، ج ٦، ١٩٦٧– ١٩٦٨م.

٨. جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ج ١، القاهرة، ٢٠١٢م.

٩. جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩- ١٩١٧م**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٠- جميل موسى النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م**، دار الشئون الثقافية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢م.

١١- حسن الباشا، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٢- رفعت موسى محمد، **الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٣- ريجارد كوك، **بغداد مدينة السلام**، نقله إلى العربية د. مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج ١، ط ١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٧م.

١٤- رفائيل بابو إسحاق، **كنائس نصارى بغداد في العهد العثماني**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

١٥- زكي محمد مجاهد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م، ج ١.

١٦- ستيفن همسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق**، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، ١٩٤٥م.

١٧- ستيفن همسلي لونكريك، **العراق الحديث (١٩٠٠- ١٩٥٠م)**، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، ١٩٨٨م.

١٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٩- عبد العظيم عباس نصار، **بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨م**، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٥م.

٢٠- عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة من سنة ١٢٨٦- ١٣٣٥ه/ ١٨٦٩- ١٩١٧م**، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

٢١- عزرا سمويل ساسون، **مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، مطبعة جرجي غرزوزي، الإسكندرية، د. ت.

٢٢- علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر**، مطبعة انتشارات الشريف الرضي، إيران، ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.

٢٣- فاضل البراك، **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق**، دراسة مقارنة، مطبعة دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٤م.

٢٤- فريدون أمجان، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين**، ترجمة: جمال فاروق، أحمد علي، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

٢٥- قدري قلعجي، **مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، ط ٢، بيروت، د. م، ١٩٥١م.

٢٦- كارستن نيبور، **رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر**، ترجمة: محمود حسين الأمين، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٦٥م.

٢٧- كليمان هوار، **خطط بغداد**، ترجمة: ناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م.

٢٨- كي لسترنج، **بُلدان الخلافة الشرقية، يتناول صفة العراق والجزيرة وإيران وأقاليم آسية الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى أيام تيمور**، نقله إلى العربية: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٢٩- ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٠- محمد رؤوف الشيخلي، **مراحل الحياة في بغداد في الفترة المظلمة وما بعدها**، ج ١، مطبعة البصرة، البصرة، ١٩٧٢م.

٣١- محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت- لبنان، ٢٠١٣م.

٣٢- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط ٦، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٣- هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، **تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩م.

الرسائل الجامعية:

١. **سهيل صابان، الأوضاع الثقافية في تركيا في القرن الرابع عشر الهجري**، المملكة العربية السعودية: رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعة- جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٤م.

٢. فردوس عبد الرحمن كريم، **الحياة الاجتماعية في بغداد (١٨٣١- ١٩١٧م)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، بغداد، ٢٠٠٢م.

٣. لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨م**، رسالة دكتوراة غير منشورة- كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.

الصحف:

١. جريدة الزوراء، العدد ١٥ لسنة ١٢٨٢ه/ ١٨٦٥م.

٢. جريدة الزوراء، العدد ١٧، جمادى الآخر ١٢٨٦ه/ ١٨٦٩م.

٣. جريدة الزوراء

٤. ، العدد ٦١، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٩ه/ ١٨٧٢م.

٥. جريدة الزوراء، العدد ١٣٠، ٧ محرم ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

٦. جريدة الزوراء، العدد ١٤٦، ٣ صفر ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

٧. جريدة الزوراء، العدد ١٤٨، ١ ربيع الأول ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

٨. جريدة الزوراء، العدد ١٤٧، ٧ ربيع الأول ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

٩. جريدة الزوراء، العدد ٧٩٣، ١٦ ذي القعدة ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م.

١٠. **جريدة الزوراء**، العدد ٧٩٤، ٢٧ ذي القعدة ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م.

١١. جريدة الزوراء، العدد ٧٩٥، ذي الحجة ١٢٩٥ه/ ١٨٧٨م.

١٢. جريدة الزوراء، العدد ٨٠٤، ١١ شعبان ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٣. جريدة الزوراء، العدد ٨١٨، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٤. جريدة الزوراء، العدد ٨٤١، ١٨ رجب ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٥. جريدة الزوراء، العدد ٨٦٨، ٣٠ ذي الحجة ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٦. جريدة الزوراء، العدد ٨٧٠، ٨ ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م.
١٧. جريدة الزوراء، العدد ٨٧٣، ١٨ ذي القعدة ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٨. جريدة الزوراء، العدد ٨٧٧، ٣ ذي القعدة ١٢٩٦ه/ ١٨٧٩م.
١٩. جريدة الزوراء، العدد ١٠١٨، ١٣ جمادى الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.
٢٠. جريدة الزوراء، العدد ١٠٢٩، ١٠ شعبان ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.
٢١. جريدة الزوراء، العدد ١٢١٨، ٢٧ رجب ١٣٠٢ه/ ١٨٨٤م.
٢٢. جريدة الزوراء، العدد ١٢٣٣، ٢٥ ذي القعدة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.
٢٣. جريدة الزوراء، العدد ١٤٠٠، ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م.
٢٤. جريدة الزوراء، العدد ١٤٢٢، ١٤ رجب ١٣٠٧ه/ ١٨٨٩م.
٢٥. جريدة الزوراء، العدد ١٤٩٥، ٨ رجب ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م.
٢٦. جريدة الزوراء، العدد ١٨٥١، ٧ شوال ١٣١٧ه/ ١٨٩٩م.
٢٧. جريدة الزوراء، العدد ١٨٧١، ٨ ربيع الأول ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م.
٢٨. جريدة الزوراء، العدد ١٨٧٣، ٢ ربيع الأول ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م.
٢٩. جريدة الزوراء، العدد ١٨٨٥، ٩ شعبان ١٣١٨ه/ ١٩٠٠م.
٣٠. جريدة الزوراء، العدد ١٩٠٤، ٧ صفر ١٣٨٩ه/ ١٩٠١م.
٣١. جريدة الزوراء، العدد ٢١٤٥، ٦ شعبان ١٣٢٥ه/ ١٩٠٧م.
٣٢. **جريدة صدى بابل**، العدد ٤، ١٣ رجب ١٣٢٧ه/ ١٩٠٩م.
٣٣. **جريدة صدى بابل، العدد ٦٤، ٢٨ ذو القعدة ١٣٢٨ه/ ١٩١٠م.**
٣٤. **جريدة صدى بابل**، العدد ١٣٧، ٣١ جمادى الآخر ١٣٣١ه/ ١٩١٢م.

البحوث والمقالات:

١. إبراهيم خليل العلاف، **الخدمات البرقية والبريدية في العراق إبان العهد العثماني**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ٢١، أغسطس ٢٠٠٠م.

٢. أحمد عبد الواحد عبد النبي، **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد في عهد الوالي العثماني محمد رشيد الكوزلكي ١٨٥٢- ١٨٥٧م**، مجلة التراث العلمي العربي، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد ١، لسنة ٢٠١٧م.

٣. السيد أحمد حسين عبد الجبوري، **الأوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال كتابات الرحالة الأجانب في العهد العثماني**، مجلة كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، م ٣، عدد ٥، مارس ٢٠٠٧م.

٤. روبير مانتران، **بغداد في آثار المستشرقين الفرنسيين**، ترجمة: أكرم فاضل، مجلة المورد، مجلد ٨، العدد ٤ لسنة ١٩٧٩م.

٥. حازم مجيد أحمد الدوري، **تطور التعليم في العراق ١٨٥٠- ١٩١٥م**، مجلة سرَّ من رأى، كلية التربية جامعة تكريت، سامراء، المجلد ٦، العدد ١٨، السنة السادسة، يناير ٢٠١٠م.

٦. حسان علي البازركان، **المدرسة الألمانية في بغداد**، مجلة بغداد، العدد ٣٠، مارس ١٩٦٧م.

٧. حيدر جاسم الرويعي، **نشاط الآباء الكرمليين في العراق حتى الحرب العالمية الأولى**، مجلة كلية التربية، القادسية، مجلد ٨، عدد ١، ٢، لسنة ٢٠٠٥م؛ (www.web.archive.org).

٨. حيدر صبري شاكر الخيقاني، **جذور التحديث الاجتماعي في العراق ١٨٥٠- ١٩١٤م**، مجلة كلية التربية، جامعة بابل- العراق، العدد ١٢، يونيو ٢٠١٣م.

٩. خليل علي مراد، **سجلات المحكمة الشرعية بالموصل مصدرًا لدراسة أسواقها في العهد العثماني**، مجلة دراسات موصلية، العدد ١٠، ٢٠٠٥م.

١٠. سعدي إبراهيم الدراجي، **قشلة بغداد، تاريخها، تخطيطها، عمارتها)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق، عدد ١، مارس ٢٠١٨م.

١١. عبد المنعم كاظم، **تأسيس بلدية بغداد وتطورها إلى أمانة العاصمة**، مجلة أمانة العاصمة، العدد ١٥، مارس ١٩٨٧م.

١٢. عبد الوهاب القيسي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩- ١٨٧٧م**، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٣٤)، يناير ١٩٦١م.

١٣. عماد عبد السلام، **تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد**، مجلة المورد، مجلد ٨، العدد ٤، لسنة ١٩٧٩م.

١٤. عضيد جواد الخميسي، **بغداد من آخر والي مملوكي إلى آخر والي عثماني**، مجلة الحوار المتمدن، بغداد، العدد ٤٤٩٨، يونيو ٢٠١٤م.

١٥. فاضل مهدى بيات، **التعليم في العراق في العهد العثماني، دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية**، كلية الآداب ـــــــــــ جامعة بغداد، القسم الثاني، مجلة المورد، مجلد (٢٢)، العدد ٢، سنة ١٩٩٤م.

١٦. كاظم حسن جاسم الأسدي، **مدحت باشا واليًا لسوريا ١٨٧٨- ١٨٨٠م**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، مجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠٩م.

١٧. كمال السامرائي، **الأمراض النسوية في التاريخ القديم وأخبارها في العراق الحديث**، دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨١م.

١٨. لقاء شاكر الشريفي، **طاعون عام ١٨٣١م وأثره على الحياة العامة في بغداد**، مجلة جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية، عدد ١، مارس ٢٠١٨م.

١٩. لمى عبد العزيز مصطفى، **تعليم الإناث في العراق ١٨٩٥- ١٩١٨م**، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، كلية الآداب، العدد ٤١، لسنة ٢٠٠٥م.

٢٠. لمى عبد العزيز، **واقع الخدمات الصحية في ولاية بغداد ١٨٦٩- ١٩١٧م**، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب- جامعة الموصل، العدد ٥٢، ٢٠٠٨م.

٢١. نضر علي أمين الشريف، **إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠- ١٩١١م**، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، عدد ٩٠، لسنة ٢٠٠٩م.

٢٢. هناء رجب، **التعليم في العراق بين الماضي والحاضر**، مجلة المعلم الجديد، مجلد ٤٣، ج ٣، أكتوبر ١٩٨٦م.

٢٣. وليم بيري فوك، **أحوال بغداد في القرن التاسع عشر**، ترجمة: عبود الشالجي، مجلة سومر، الجزءان ١، ٢، مجلد ١٦، بغداد، لسنة ١٩٦٠م.

القواميس والمعاجم:

١. إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

٢. خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، ج ٢، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

٣. سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسة الثالثة ٤٣، سنة ٢٠٠٠م.

المراجع الأجنبية:

- Charles Issawi,ed.,**The Economic History Of The Middle East,1800-1914**, Chicago, London: University of Chicago Press. 1966,vol.3

- Christina Phelps Grant,**The Syrian Desert,caravans, Travel and Exploration**, London:Black ,1937

- Habib K Chiha,**La Province de Bagdad, son passé, son avenir**, Reliure inconnue, **paris,1905.**

- Great Britain .Public Record Office ed.: "**Memorandum**".London ;H.M. Stationray Office,1920, Memorandum ,31 December 1938.

- Great Britain .Public Record Office ed.: **Accounts And Papers 1867, "Baghdad":, October 1912,vol .67.**

- Great Britain .Public Record Office ed; **Ramsay To Lowther**,5 March 1909.

- Johann Büssow Hamidian Palestine: **Politics and Society in the District of Jerusalem, 1872–1908Leiden,Boston,2011.**

- Roderic.H.Davision ,**Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**,New Jersey,1963

- Shaw,S.J.**The Financial And Administrative Organization And Development Of ottoman Egypt1517-1798**,Princeton N.J,1962.

- Vital Cuinet, **La Turquie d'Asie Geographie Administrative Statistique Descriptive Et Raisonnee De Chaque Province De lAssie-Mineure** ,Ernest Leroux,Editeur,paris,1894 ,Tom 3 .

دوائر معارف أجنبية:

- The Encyclopaedia of Islami , New Edition , London , VOL 1 , Art "Baladiyya" .

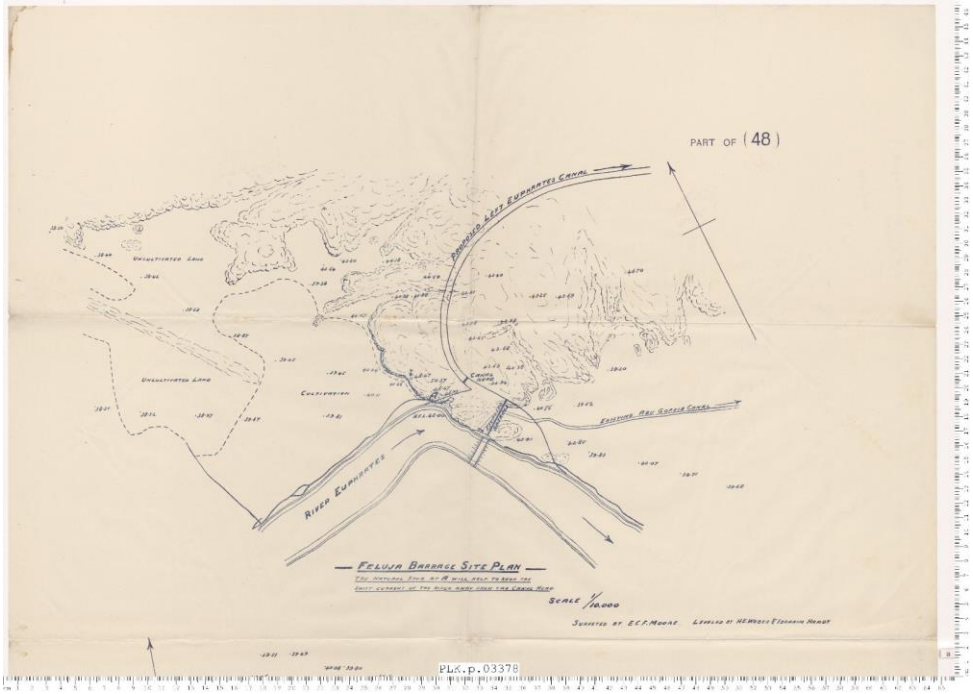

Osmanli Ar Şivi H H.THR.. pLK.p.03378

الأرشيف العثماني باستانبول.. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١– ١٩١٧م

جسر ولاية بغداد

ملحق (١)

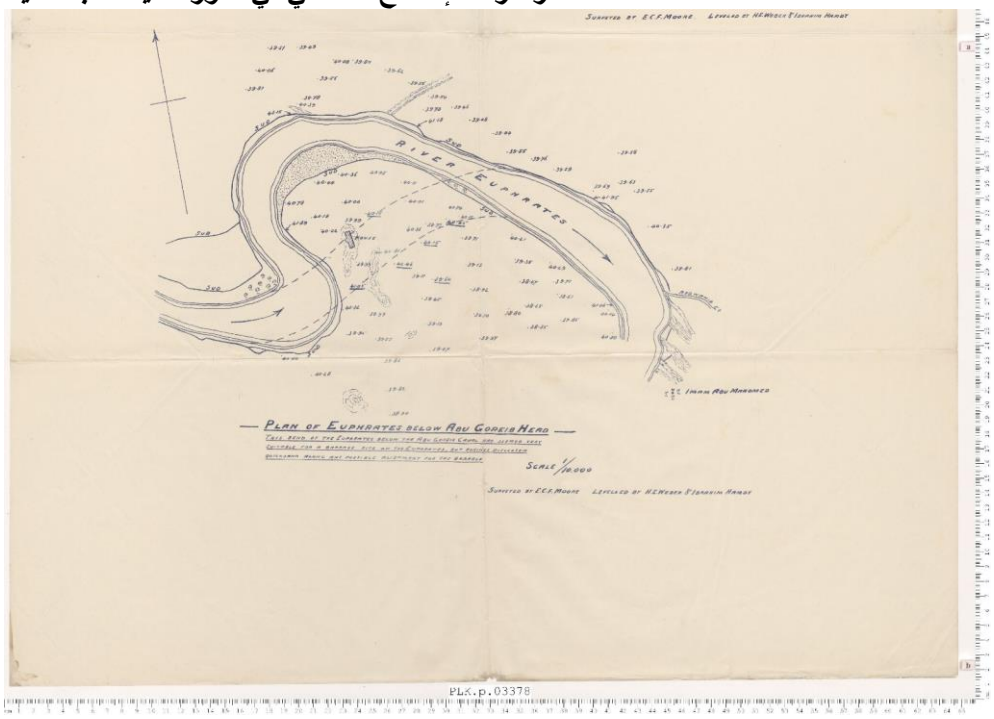

Osmanli Ar Şivi H H.THR.. pLK.p.03378

الأرشيف العثماني باستانبول.. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١– ١٩١٧م

(ملحق ٢)

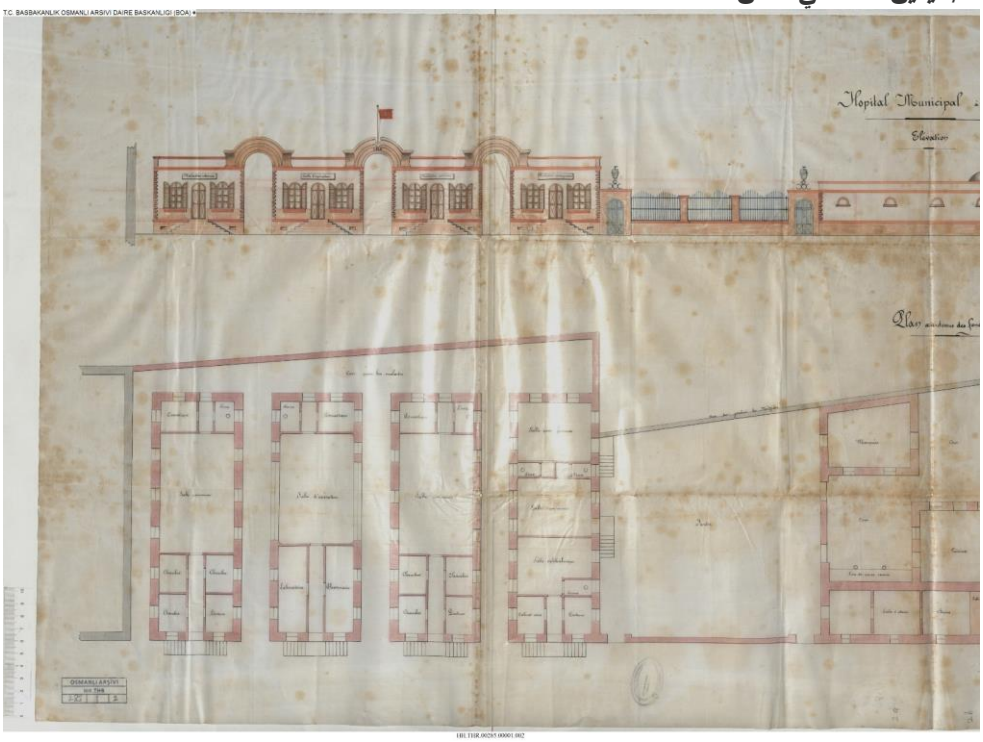

Osmanli Ar Şivi H H.THR 285/1 /2

Hopital Mbuncipool Eléroct

الأرشيف العثماني باستانبول.. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١– ١٩١٧م

(مستشفى الغرباء ببغداد)

ملحق رقم (٣) الجزء الأول

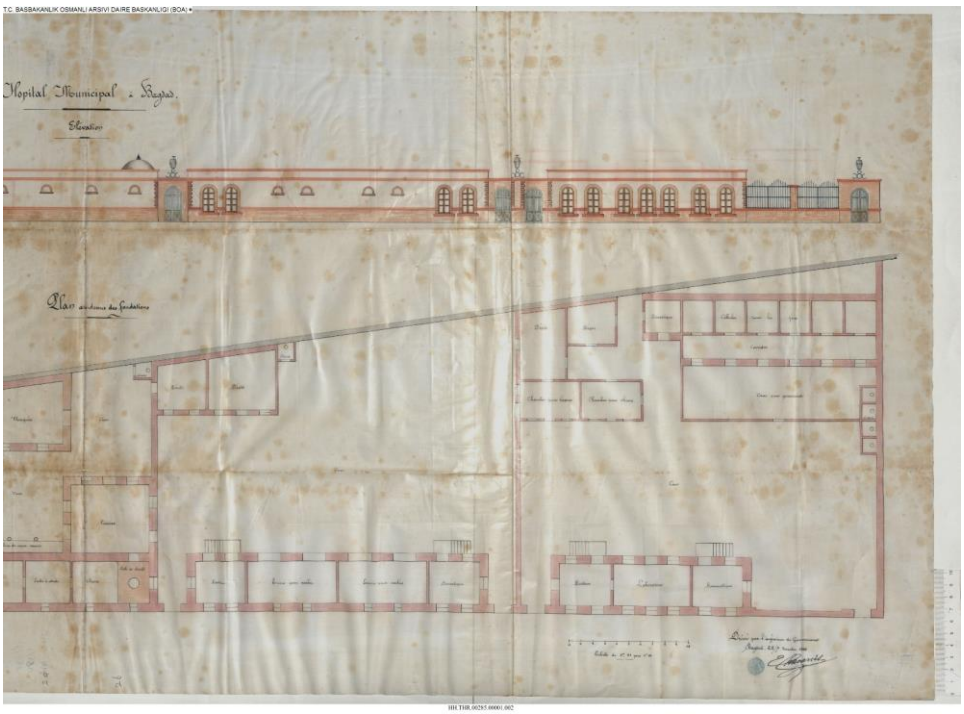

Osmanli Ar Şivi H H.THR 285/1 /2

Hopital Mbuncipool Eléroct

الأرشيف العثمانى باستانبول.. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١– ١٩١٧م

(مستشفى الغرباء ببغداد)

ملحق رقم (٤) الجزء الثاني

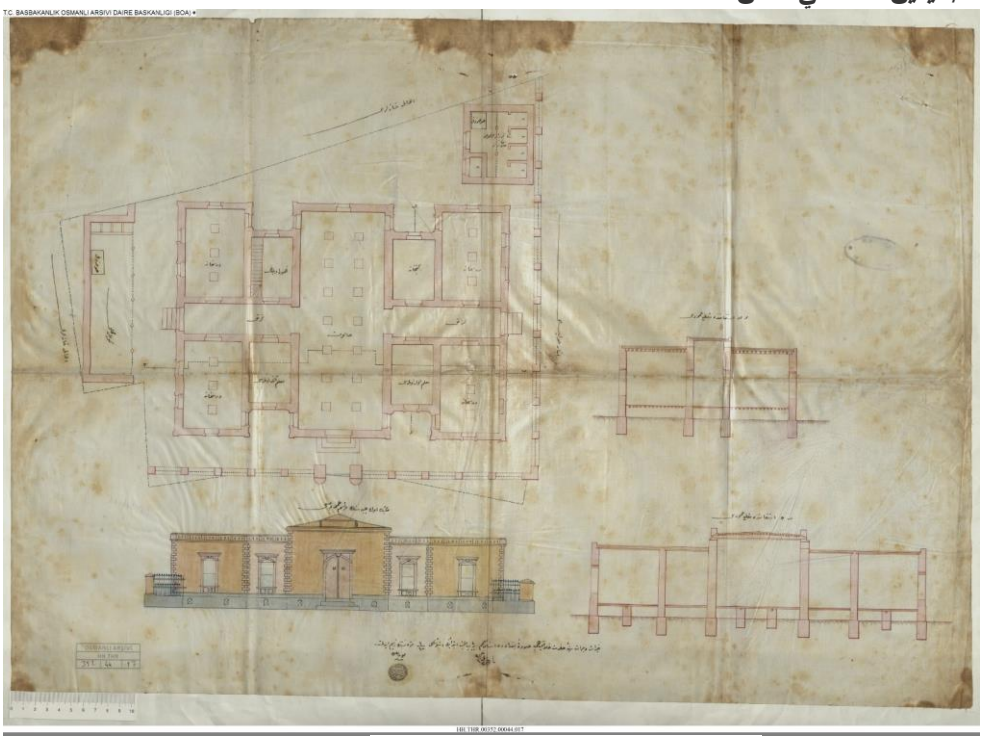

Osmanli Ar Şivi H H.THR 352/44/7

Hopital Mbuncipool Eléroct

الأرشيف العثماني باستانبول.. خريطة بلدية بغداد في الفترة ١٨٣١– ١٩١٧م

(تخطيط المدارس والمكتبة)

ملحق رقم (٥)